حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق؟

دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة

الأستاذ/ رعد حافظ سالم

باحث في العلوم السياسية

الجمهورية العراقية

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٢٥٤ - الحولية ٢٧

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م (ديسمبر)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية.

الحولية السابعة والعشرون

الرسالة الرابعة والخمسون بعد المئتين

١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

هيئة التحرير

د. نسيمة راشد الغيث
رئيسة التحرير

أ. د. أحمد محمد عبدالخالق
قسم علم النفس

أ. د. عبدالله سيد عبدالمجيد هدية
قسم العلوم السياسية

أ. د. محمد أحمد الدالي
قسم اللغة العربية وآدابها

د. يعقوب يوسف الكندري
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

د. عبيد سرور العتيبي
قسم الجغرافيا

د. حسين علي المسري
قسم التاريخ

د. الزواوي بغورة بن السعدي
قسم الفلسفة

د. أنتوني جوهي
قسم اللغة الإنجليزية

د. هشام محمود إبراهيم مصباح
قسم الإعلام

هيفاء حمد المشاري
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية – جامعة الشارقة

أ. د. حياة ناصر الحجي
قسم التاريخ – جامعة الكويت

أ. د. أحمد عتمان
قسم الدراسات اليونانية واللاتينية
جامعة القاهرة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية – جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية – جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح
قسم اللغة الإنجليزية – جامعة القاهرة

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام
قسم الفلسفة – جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي
قسم الاجتماع – جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين
عميد كلية الإعلام – جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب
قسم الجغرافيا – جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس – جامعة عين شمس

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات متن اي بحث ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة (في المتن ايضاً).

٣ – قواعد تسليم البحوث:

أ – يقدم البحث مطبوعاً من ثلاث نسخ، على ورق (A4)، وعلى مسافتين، وبنط (١٤)، مع القرص المرن الخاص به.

ب – يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود ١٥٠ كلمة للغة العربية، و٢٠٠ كلمة للغة الإنجليزية.

ج – يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.

د – يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في اي مجلة علمية أو غيرها.

هـ – تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم بأصولها الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم الشريحة الأصلية للصور الملونة.

و – في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية ملونة، يلتزم دفع تكاليفها.

٤ – يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعه ما يلي:

<u>أولاً – الهوامش:</u>

أ – توضع الهوامش في نهاية كل فصل، أو في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ب – ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ج – تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة كالتالي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رقم الطبعة/ رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر/ رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، **معجم ألفاظ الشخصية**، الطبعة الأولى، دولة الكويت، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، ٢٠٠٠م، ص١٥.
- في حالة تكرار الهامش مرات متتالية، يذكر باختصار كالتالي:
  * المرجع السابق، ص٢٦.
- وفي حالة وجود فاصل هامش مختلف يذكر كالتالي:
  * أحمد عبدالخالق، **معجم ألفاظ الشخصية**، ص٣٥.

ثانياً – المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع ترتيباً **ألفبائياً**، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب (**بالبنط الأسود**)، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **كتاب الحيوان**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٥م.

٥ – **شروط قبول الأبحاث في الحوليات:**

أ – لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.

ب – أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.

ج – لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

د – يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات – على الأقل – على نشره في الحوليات.

هـ – تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور، كإهداء.

٦ – ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/
E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw

الرسالة ٢٥٤

هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق؟

دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة

الأستاذ / رعد حافظ سالم

باحث في العلوم السياسية

الجمهورية العراقية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية السابعة والعشرون – ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

المؤلف:

رعد حافظ سالم

- ماجستير علوم سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، عام ١٩٩٩.
- باحث مستقل في العلوم السياسية.

الإنتاج العلمي:

الكتب:

١ - التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠.

٢ - أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار في العالم، عمان، دار الجنان للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

المحتوى

الملخص ١١

المقدمة ١٣

الفصل الأول: القيم الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي ١٧

المبحث الأول: قيمة تبني وجهات نظر الآخرين ١٨

المبحث الثاني: قيمة التسامح ٢١

المبحث الثالث: قيمة الثقة في الناس ٢٧

الفصل الثاني: الخبرات غير الرسمية وأثرها على السلوك السياسي ٣٧

المبحث الأول: خبرات المشاركة غير الرسمية في العراق

وأثرها على السلوك السياسي ٣٨

المطلب الأول: المشاركة في الأسرة ٣٩

المطلب الثاني: المشاركة في المدرسة ٤٣

المطلب الثالث: المشاركة في مكان العمل ٤٨

المطلب الرابع: المشاركة مع جماعة النظراء ٥٠

المبحث الثاني: أثر تراكم خبرات المشاركة غير الرسمية

في العراق وانقطاعها على السلوك السياسي ٥٢

الفصل الثالث: تأثير الثقافة السائدة في العراق على السلوك السياسي ... ٥٩

المبحث الأول: مفهوم الثقافة السياسية وأنواع الثقافات السياسية

العراقية وخصائصها ٥٩

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية ٥٩

المطلب الثاني: أنواع الثقافات السياسية وخصائصها ... ٦٢

المطلب الثالث: الثقافات الخليطة ٦٦

المبحث الثاني: أنواع الثقافات السياسية السائدة في العراق ٦٨
المطلب الأول: الثقافة السياسية الرعوية في العراق ٦٨
المطب الثاني: الثقافة السياسية المشاركة في العراق ٦٩
المطلب الثالث: الثقافة السياسية الخاضعة في العراق ٧٠
المبحث الثالث: أثر الثقافة السياسية السائدة في العراق
على السلوك السياسي ٧٣
المطلب الأول: العلاقة بين التنشئة الاجتماعية السياسية
والثقافة السياسية ٧٣
المطلب الثاني: أثر الثقافة السياسية السائدة في العراق
على السلوك السياسي ٧٥
الخاتمة ٨١
الهوامش ٨٣
المصادر ٩٧

الملخـص

وجدت هذه الدراسة، بالاستناد إلى رؤية اجتماعية ونفسية وثقافية وتحليلية وميدانية، عدم إمكانية قيام ديمقراطية في العراق في الوقت الحاضر ولا المستقبل القريب. وقد علل الباحث ذلك بغياب الشروط المعنوية في العراق، المتمثلة بالقيم الاجتماعية والسياسية؛ كقيمة تبني وجهات نظر الآخرين، وقيمة التسامح، وقيمة الثقة في الناس.

كما وجدت الدراسة، بالإضافة إلى ما تقدم، أن هناك غياباً أو ضعفاً للممارسات والخبرات الاجتماعية السياسية في العراق، كالمشاركة في الأسرة والمدرسة ومكان العمل وجماعة النظراء، التي تمثل الشروط المادية لقيام الديمقراطية في العراق. ونتيجة لغياب الشروط المادية والمعنوية فإن هناك غياباً لثقافة سياسية ديمقراطية في العراق. وعلى هذا فإن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق نتيجة منحة من أية جهة.

وما حصل بعد الانتخابات العراقية في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥ من تأخير في تطبيق نتائج الانتخابات العراقية، والتخلي عن التطبيق الفعلي لنتائج الانتخابات لصالح التوافق على تشكيل الحكومة، أثبت صحة فرضيتنا.

أبيض

المقدمة

هناك ارتباط وثيق بين وجود أي نوع من أنواع الأنظمة السياسية في بلد ما وبين نوع الثقافة السائدة فيه. في الوقت نفسه هناك علاقة أساسية بين الثقافة السائدة في بلد ما وبين التنشئة الاجتماعية السياسية[١] القائمة فيه.

يمكن القول ،وبقدر ما يتعلق الأمر بالعراق، لا تتم عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في فراغ، بل تحاط هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية كالأسرة وجماعة النظراء والمدرسة والنظام السياسي ووسائل الاتصال الجماهيري والمنظمات التطوعية والمؤسسات الدينية، وغيرها، وهي تؤدي وظائفها بمحيط ثقافي عراقي تتأثر به في الغالب.

من هنا تظهر بعض الأسئلة من قبيل: ما دور الثقافة العراقية في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في العراق؟ ومن ثمّ ما دور الثقافة العراقية في إقامة ديمقراطية في العراق؟ وهل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق في ظل الثقافة السائدة أو المسيطرة في العراق؟

المشكلة التي تحاول هذه الدراسة البحث فيها هي: هل هناك صلة بين الثقافة السائدة وبين قيام الديمقراطية في بلد ما مثل العراق؟ تحاول هذه الدراسة ومن رؤية اجتماعية ونفسية وتحليلية معرفة أثر الثقافة السائدة ودورها في إمكانية أو عدم إمكانية إقامة ديمقراطية في العراق.

يفترض الباحث في هذه الدراسة أن هناك صلة بين الثقافة السائدة في أي بلد وبين السلوك السياسي المسيطر فيه. وعلى صعيد العراق، يفترض الباحث أن هناك غياباً في المستلزمات المعنوية والمادية للثقافة الديمقراطية، كما يفترض الباحث سيطرة الثقافة السياسية الخاضعة أو ثقافة الخضوع والعنف في

العراق؛ مما يجعل إمكانية قيام ديمقراطية أمراً متعذراً في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب.

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن؛ وذلك من خلال استعراض بعض الدراسات الميدانية التي جرت في دول عديدة ومختلفة ثقافياً خلال القرن العشرين من أجل إعطاء صورة مقارنة عن أثر الثقافة السياسية السائدة على السلوك السياسي. كما اعتمد الباحث على دراسة ميدانية قام بها شخصياً على عينة عراقية عشوائية كانت تعيش في الأردن.

اعتمد الباحث أيضاً على منهج الملاحظة بالمشاركة؛ وذلك من خلال ملاحظته للواقع العراقي لأكثر من عشرين عاماً، والواقع الأمريكي، وواقع العراقيين في المهجر. كما استعان الباحث كذلك على منهج السببية الاجتماعية التي ترى أن لكل حادثة أو ظاهرة اجتماعية سبباً أو مجموعة أسباب، من هنا افترض الباحث أن الثقافة ذات الأبعاد السياسية هي السبب، والسلوك السياسي هو النتيجة.

أما أهمية الدراسة فإنها تكمن في محاولة توفير جهد في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع. كما يمكن أن تقدم هذه الدراسة مساهمة مفيدة للعاملين في مجال السياسة، والقائمين على هيئات التنشئة الاجتماعية في موضوع اكتسب أهمية كبيرة على مر التاريخ لصلته الوثيقة بالاستقرار السياسي.

وتكمن أيضاً أهمية هذه الدراسة في محاولتها بيان أن السلوك الديمقراطي أو إقامة الديمقراطية في بلد ما يعتمد على ثقافة ديمقراطية تترسخ من خلال قيم وممارسات متراكمة عبر عقود من السنين، وليس من خلال منحة من جهة أجنبية أو من حاكم، أو مجرد نيات ورغبات وشعارات، أو أبنية مؤسسات وممارسات شكلية محسوبة على الديمقراطية.

تطلبت الإجابة على مثل هذه الأسئلة المذكورة أعلاه تقسيم الدراسة إلى

ثلاثة فصول: يتناول الفصل الأول القيم الاجتماعية العراقية وأثرها على السلوك السياسي، باعتبارها الجانب المعنوي للثقافة. أما الفصل الثاني فيتناول الخبرات العراقية غير الرسمية وأثرها على السلوك السياسي، باعتبارها الجانب المادي للثقافة. ويتطرق الفصل الثالث والأخير إلى تأثير الثقافة السائدة في العراق على السلوك السياسي. وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت ملخصاً لها، ونتيجة اختبارها لفرضيتها.

ولا شك في أن كل دراسة تواجه صعوبات، ومن الصعوبات التي واجهت كاتب هذه الدراسة هي قلة الكتابات والبحوث والدراسات الميدانية في مثل هذا الموضوع.

ومن بين هذه الصعوبات أيضاً صعوبة الكتابة والبحث في ظروف الاحتلال في العراق، وما رافقها من أعمال العنف، وغياب الخدمات، وعدم توافر أجواء البحث والكتابة، ولكن رغبة الباحث الشديدة في الكتابة في مثل هذه الدراسة ذللت معظم تلك الصعوبات، وشجعت على بذل أقصى الجهود، وتحمل المتاعب، والمعاناة في سبيل إخراج هذه الدراسة من أجل محاولة المساهمة في عمل متواضع يؤمل منه أن يخدم الإنسان.

مع ذلك فإن ما قدم قد يكون خطوة متواضعة في طريق البحث العلمي يؤمل أن يعززها ويطورها كُتّاب آخرون.

أبيض

الفصل الأول
القيم الاجتماعية العراقية وأثرها على السلوك السياسي

إن الأحكام التي يصدرها الإنسان حول الطبيعة البشرية قد يكون لها أثر على الأحكام التي يصدرها حول مواضيع سياسية معينة[٢]. هذه الأحكام يمكن أن يعبر عنها بأنها مجموعة من القيم[٣] الشخصية المتبادلة التي توضح الميول للارتباط في سلوك سياسي معين[٤].

أي أن "السلوك السياسي للإنسان وعلاقاته ما هما إلا جزء من وجوده ككائن بشري بكامله... وليست جميع العلاقات الاجتماعية للإنسان مرتبطة سياسياً، لكن يوجد ما يكفي لحملنا على الاهتمام بالقالب الاجتماعي للسلوك السياسي، وإلا تعرض الوصف السياسي والتفسير للتشويش وسوء التفسير... وعلى ذلك فإن أفضل طريقة لتحليل السلوك السياسي هي اعتبار الإنسان عاملاً سياسياً في القالب الاجتماعي للعلاقات بين الأشخاص"[٥].

كذلك فإن "أنماط القيم والمعتقدات الثقافية؛ أي تلك القيم العامة التي تتصل بالموضوعات السياسية، تلعب دوراً أساسياً في بناء الثقافة السياسية دائماً. وإن الأبعاد الاعتقادية الأساسية مثل علاقة الإنسان بالطبيعة والتصور الزمني، والنظرة للطبيعة البشرية، واتجاه الإنسان نحو رفاقه، وكذلك التوجهات نحو النشاط والإيجابية تبدو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات السياسية"[٦].

ومن بين هذه القيم الاجتماعية، التي تعتمد بوصفها نمطاً تستند إليه هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية والتي لها أثر على السلوك السياسي، هي قيم تبني وجهات نظر الآخرين والتسامح والثقة في الناس، والتي ستعالج على التتابع. فهل تتوافر مثل هذه القيم في المجتمع العراقي، والتي هي أحد المكونات المعنوية للثقافة الديمقراطية؟ قبل الجواب على ذلك سنعرج على وجودها وتأثيرها في بعض المجتمعات الأخرى على سبيل المقارنة وتقريب الصورة.

المبحث الأول

قيمة تبنّي وجهات نظر الآخرين

وجد أن التنشئة على القيم الفردية؛ أي الالتزام تجاه النفس الموازن من خلال التنشئة على المشاركة في العديد من النشاطات الجماعية، إنما يؤدي إلى خلق قيمة الاهتمام بآراء الآخرين.

فقد اتّضح من خلال بعض الدراسات أن هناك بعض الأفراد وبعض الشعوب تميل للاهتمام بسماع رأي الآخرين وتبنيه أكثر من غيرها. فقد وجدت إحدى هذه الدراسات أن الأمريكيين يتفقون أكثر من البريطانيين والنمساويين مع جملة مثل "يجب على الوالدين أن يقتدوا بشكل أساس بما يفعلون كما يفعل الوالدان من الجيران، من أجل تجنب تنشئة أطفالهم بشكل مختلف". أو أن يتفق الأمريكيون أكثر من الألمان مع جمل مثل "إن رأي الآخرين المخالف لرأيي، غالباً ما يمنعني من مشاهدة فلم سينمائي أو مسرحية قررت أن أحضرها"، "ويتأثر رأي السياسي من خلال قراءة الافتتاحيات"[٧].

ويبدو أن تبني الأمريكي لوجهات نظر الآخرين أكثر من نظيره الألماني، على سبيل المثال، جاء نتيجة لتشجيع المدرسة للطالب منذ الصفوف الأولى على الالتزام تجاه نفسه، وكذلك في الوقت نفسه تشجعه على المشاركة في العديد من النشاطات الجماعية.

وقد أدى ذلك إلى – كما ظهر ذلك من خلال استبانة – أن الطالب الأمريكي يميل بشكل عام إلى المشاركة في النشاطات الجماعية كالاتحادات الدينية والفرق الرياضية والنشرات المدرسية، وغيرها من النشاطات الجماعية، عكس الطالب الألماني الذي يميل لممارسة النشاطات الفردية كالمشي وعزف الموسيقا نتيجة للتنشئة في المدرسة التي تشجع على الالتزام والواجب تجاه الآخرين والمجتمع[٨] مما يدفعه للاهتمام بنفسه.

ظهرت أيضاً دراسة أخرى جرت في اليابان وألمانيا والهند والبرازيل تؤكد الفكرة نفسها؛ أي أن التأكيد على المشاركة الجماعية الموازن بالتأكيد على القيم الفردية إنما يؤدي إلى اهتمام بآراء الآخرين.

ذلك أن المشاركة في النشاطات الجماعية تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة جداً تكمن في تدريب الناس على الاهتمام برغبات الآخرين وآرائهم والتعاون معهم(٩). وإن هذا الاهتمام بآراء الآخرين جاء عن طريق غير مباشر من النظراء؛ أي الأصدقاء أو زملاء المدرسة والعمل، ومن هيئات ثانوية وليس أولية تقليدية؛ أي من خلال المدرسة ومكان العمل، وليس من خلال الأسرة(١٠).

ويشكل التأكيد، فقط، على القيم الفردية والمصالح الخاصة والأنانية مانعاً أمام تأسيس المنظمات ذات النشاط الجماعي. وقد جاء أن التأكيد على المصالح الآنية والفردية بشكل كبير جداً التي هي أحد الأسباب الرئيسية في غياب النشاط الجماعي السياسي في إيطاليا، ومن ثم ظهور ثقافة سياسية إيطالية أقل مشاركة(١١).

كذلك فإن التأكيد، فقط، على القيم الجماعية كحب الوطن والآخرين والتضحية لهم إنما يصور للفرد بأنه يعيش في مجتمع مثالي يؤدي إلى القناعة بأنه ليس هناك حاجة للتعاون مع الآخرين، وقد يؤدي في الوقت نفسه إلى اهتمام الفرد بشؤونه الخاصة(١٢).

ففي التجمعات التقليدية هناك اعتماد أقل على آراء الآخرين، لذلك أقل حاجة لنشاطات الجماعة لجعل الناس حساسين إلى مثل هذه الآراء. وبشكل متطابق هناك تأكيد أكبر على القيم التي تركز على المجتمع كالعطف والولاء والالتزامات بالآخرين، وكما عرفت ووصفت في المؤسسات الاجتماعية التقليدية(١٣).

يظهر مما تقدم أن الإفراط في التأكيد على القيم الفردية فقط أو على القيم الجماعية فقط إنما يؤدي إلى سلوك لا يشجع على الانخراط في النشاطات

الجماعية. لذلك فإن القيم التي تؤكد على الاهتمام بالشؤون الفردية الموازنة أو المعدلة بالتشجيع على المشاركة في النشاطات الجماعية إنما تؤدي إلى الاهتمام بتبني آراء الآخرين.

وقيمة الاهتمام بتبني وجهات نظر الآخرين هي أحد متطلبات السلوك السياسي الديمقراطي[١٤].

وتبين من خلال دراسة ميدانية[١٥] أن كل العراقيين عينة البحث – تقريباً – يهتمون بالهوايات الفردية كالمشي والرياضة والرسم والعزف ومشاهدة "التلفزيون"، وقلة الاهتمام أو انعدامه بالنشاطات الجماعية.

كما ظهر من خلال العيش في العراق، وبالاستناد إلى منهج الملاحظة بالمشاركة، أن الفرد العراقي قد نشأ على الإفراط في التأكيد على القيم الجماعية كحب الوطن مما أدى إلى اهتمام الفرد بنفسه، ونمو فكره الأناني، وقلة اهتمامه بالتعاون مع الآخرين، وتبني وجهات نظر الآخرين، وغياب النشاط الجماعي السياسي الذي هو من مستلزمات الثقافة السياسية المشاركة والسلوك الديمقراطي. مما ينتج عنه ضعف – إن لم نقل انعدام – تبني وجهات نظر الآخرين في الثقافة العراقية.

المبحث الثاني

قيمة التسامح

يعني التسامح قبول الفرد لأعضاء الجماعات الأخرى الذين يختلفون عنه في الخلفية العرقية أو المنطقة الجغرافية أو الدين (أو الطائفة أو اللون) وغيرها من الاختلافات في الولاءات الفرعية[١٦]. كما يعني التسامح احترام حقوق الآخرين، واحترام قيمة وعزة كل رجل وامرأة[١٧].

أما عدم التسامح فهو يعني إنكاراً لقيمة المساواة بين الناس. ويمكن أن يؤدي إلى حدوث العديد من النزاعات والحروب الدولية والأهلية، وما ينتج عنها من كوارث ودمار. وخير دليل على نتائج عدم التسامح الديني هو قيام الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٩١.

كما أدى عدم تعايش المسلمين واليهود إلى صراع مسلح في فلسطين. وهناك من يرى أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق هو قائم على صراع ديني مسيحي- إسلامي.

وقاد عدم احترام حقوق الآخرين واحترام قيمة الإنسان في العراق بشكل عام، كما حدث من انتهاكات لحقوق الإنسان العراقي في الفضيحة الشهيرة التي جرت في سجن أبي غريب من قبل القوات الأمريكية المشرفة على السجن، إلى زيادة أحداث العنف في العراق، وتوتر عام في البلاد العربية والإسلامية.

وأدى عدم الاعتراف والقبول الديني المتبادل بين الشيعة والسنة، والقومي بين العرب والأكراد إلى صراع طائفي وقومي تميز في كثير من الأحيان باستخدام العنف الدموي المفرط ضد بعضهم البعض.

ويتضح من خلال ممارسة العنف والقتل المتبادل في العراق بين مختلف

الفصائل السياسية والتنظيمات الدينية والأفراد العاديين غياب التسامح الاجتماعي الذي بدوره خلق قيمة عدم التسامح السياسي.

ومن الأمثلة على عدم التسامح السياسي رفض مشاركة البعثيين وبعض التنظيمات الإسلامية في الانتخابات العراقية التي جرت في عام ٢٠٠٤. كما رفضت بعض القوى السياسية العراقية، مثل قائمة جبهة التوافق الوطني نتائج الانتخابات التي جرت في كانون الأول من عام ٢٠٠٥، والتي فاز بها الشيعة بالأغلبية(١٨).

ومن أمثلة ممارسة العنف يذكر العنف المتبادل بين بعض التنظيمات والجماعات من كلا الطائفتين الشيعية والسنية، وبين العرب والأكراد، وبين البعثيين ورجال نظام حكم صدام حسين السابق من جهة وبين الناقمين عليهم من تنظيمات سياسية ودينية أو أفراد عاديين.

كما يجري أحياناً العنف بين بعض التنظيمات الدينية الشيعية نفسها كالقتال بين منظمة بدر والتيار الصدري، وبين بعض الأكراد من تنظيم أنصار الإسلام من جهة وبين الأكراد من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني من جهة أخرى، وبين الأكراد أنفسهم من الحزبين في بعض الفترات من تاريخ العراق، كما بين الأعوام ١٩٩١-١٩٩٥.

كما لوحظ – عموماً – من خلال معايشة الواقع العراقي عدم وجود تسامح مع الشخص الذي توقف عن سلوك سابق يرفضه المجتمع. فقد تعرض كثير ممن عملوا في صفوف حزب البعث الحاكم في العراق إلى اغتيالات ومحاولات تصفية جسدية لهم ولعوائلهم من قبل جهات مختلفة على الرغم من أنهم تركوا العمل مع حزب البعث قبل سقوط النظام بأكثر من عقد.

يعطي توقف الشخص طوعاً عن العمل في سلك معين مؤشراً على عدم قناعته بما كان يفعله، كما أن توقفه عن العمل قد يعرضه إلى عقوبات قاسية

أو خسران بعض الامتيازات نتيجة تراجعه عن العمل في مثل هذا السلك. لكن مع ذلك لم يتم التسامح معهم بعد سقوط حكم صدام حسين.

إن عدم التسامح المتمثل باحتفاظ غالبية المجتمع السياسي بآرائهم التي كونوها عن أشخاص ما أو طائفة معينة أو قومية معينة، وعدم تغيرها لفترات طويلة نسبياً حتى لو غيّر الآخرون سلوكهم السابق، أو تحميل العائلة جريرة أحد أفرادها، إنما يؤدي إلى تراكم غياب قيمة التسامح الاجتماعي.

كما أدى عدم التسامح هذا إلى هروب الكثير من العاملين في أجهزة النظام السابق والبعثيين إلى الدول المجاورة والعيش لاجئين هناك. وهذا الشيء نفسه حدث مع المعارضين لصدام حسين قبل سقوط حكمه. النتيجة هي نفسها؛ أي تكرار قيمة عدم التسامح نفسها مع أصحاب الآراء السياسية المختلفة عن الفئة المسيطرة. كما يدل عدم التسامح على غياب اتباع إجراءات قانونية متحضرة بدل الحكم الكيفي والتصفية الجسدية لمعاقبة منتهكي حقوق الإنسان العراقية.

إن استمرار سيطرة قيمة عدم تسامح غالبية الناس مع الشخص الذي توقف عن اتجاهه السياسي البعثي أو العمل في وظيفة أمنية أو صحفية أو بسبب الانتماء إلى طائفة معينة أو قومية معينة أو عشيرة معينة مثلاً يعتقد أنها دعمت نظام حكم صدام حسين إنما يؤدي إلى استمرار ثقافة الانتقام والعنف في المجتمع السياسي العراقي. كما يؤدي إلى تراكم غياب قيمة التسامح الاجتماعي ومن ثمّ غياب أحد المستلزمات المعنوية للثقافة السياسية الديمقراطية[١٩].

واتضح لنا، من خلال الدراسة الميدانية[٢٠] التي أجريناها في عام ألفين وقبل سقوط حكم نظام حزب البعث في العراق، أن كل عينة الدراسة – تقريباً – ترفض مشاركة البعثيين في الانتخابات إذا ما جرت انتخابات في المستقبل بعد سقوط حكم صدام حسين.

ويبدو أن قيمة عدم التسامح لدى البعثيين في قبول وجود تيارات سياسية

تختلف عنهم، أو حتى عدم التسامح من وجود اتجاهات مستقلة، قد ولدت تنشئة مماثلة أدت بالنتيجة إلى رفض شرائح عريضة من المجتمع العراقي الاعتراف بحق المختلف عنهم سياسياً كمشاركة أعضاء حزب البعث في الانتخابات.

وبعد سقوط حكم حزب البعث في العراق تطابقت نتائج دراستنا الميدانية[٢١] بهذا الخصوص مع السلوك السياسي العراقي الذي رفض أية مشاركة لحزب البعث في الانتخابات.

وبهذا فإن التنشئة على قيمة عدم الاعتراف بالآخر قد تراكمت وغرست في الوعي الفردي والجمعي العراقي، وأخذت تتناقل بين الأجيال عبر مختلف وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية لتنتج سلوكاً اجتماعياً وسياسياً جديداً تولد بعد سقوط حكم حزب البعث لا يتميز عن السلوك الاجتماعي والسياسي القديم الذي ساد أثناء حكم حزب البعث والمتمثل بعدم القبول والاعتراف بحق الآخر وحقوقه. لا بل وصل الأمر إلى الانتقام والتصفية الجسدية الكيفية للبعثيين والعاملين في الأجهزة الأمنية أثناء نظام الحكم السابق.

وبغض النظر عمّن هو صاحب الحق إلا أن النتيجة هي نفسها التي تمثلت باتباع السلوك نفسه؛ أي تراكم عدم التسامح الاجتماعي وعدم التسامح السياسي بالنتيجة. ومن أمثلة عدم التسامح في العراق محاولة الانتقام من كل مَن عمل في أجهزة نظام حكم صدام حسين المطاح به.

وبدلاً من تأسيس سلطة قانونية تعاقب كل من ارتكب جرائم بحق الشعب العراقي لجأت شرائح اجتماعية وسياسية عديدة إلى اتباع إجراءات فردية في التصفية الجسدية لكل من يشك في أنه عمل ضد الشعب العراقي.

إن اللجوء إلى إجراءات فردية في تصفية الحسابات لا يدل فقط على عدم وجود تسامح اجتماعي وسياسي بل إنه يقود إلى خلق ممارسات اجتماعية أشبه بالثأر العشائري تعزز من غياب القانون الوضعي والسلوك

المتحضر، وبالنتيجة تجعل من قيام مجتمع سياسي ديمقراطي في العراق أمراً مستحيلاً.

اتضح من خلال إحدى الدراسات الميدانية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بأن التسامح الاجتماعي، كالتسامح في زواج أحد أفراد الأسرة من شخص ذي اتجاه مؤيد لحزب معارض لاتجاه العائلة المنضم إليها (Interparty Marriage) إنما سيؤدي ذلك إلى التعاون السياسي بين الأفراد واستعمال الجماعات غير الرسمية للتأثير على العملية السياسية، خصوصاً الحكومة، في وقت الأزمات السياسية(٢٢).

فقد وجدت هذه الدراسة بأن هناك ثلاثة مواقف من قضية انضمام شخص مؤيد لحزب معارض إلى العائلة: الموقف الأول هو موقف رافض لانضمام الفرد المؤيد لحزب سياسي معارض لحزب العائلة المحتمل أن ينضم إليها.

أما الموقف الثاني، فهو لا يرفض انضمام فرد يحمل تأييد لحزب معارض للحزب الذي تؤيده العائلة، التي من المحتمل أن ينضم إليها الفرد، ولكن في الوقت نفسه تفضل العائلة في الموقف الثاني لو تزوج أفراد عائلتها من شخص يحمل نفس اتجاه عائلتهم الحزبي، أما الاتجاه الثالث، فلا يعتقد بوجود صلة بين الزواج من شخص وبين عضويته السياسية؛ أي غير مهتم بذلك.

أما تأثير هذه المواقف الثلاثة على السلوك السياسي، فإنه يتمثل بأن أصحاب الموقفين الثاني والثالث يميلون للتفكير في التعاون مع الأفراد في وقت الأزمات السياسية أكثر من الموقف الأول المنغلق حزبياً؛ ففي بريطانيا، على سبيل المثال، ذكرت نسبة ٢٦٪ من الأفراد المبحوثين من الجماعات الأولية المنغلقة حزبياً بأنهم سيحاولون أن يستعينوا بتعاون الآخرين في محاولة التأثير على الحكومة مقابل ٤٤٪ من الجماعات الأولية المنفتحة حزبياً(٢٣).

يوضح الموقف الثاني بشكل بارز العلاقة بين قيمة التسامح وأثرها على السلوك السياسي الذي لا يرفض العيش مع مؤيدي الأحزاب المعارضة. وعلى الرغم من أنه يفضل زواج أفراد الأسرة من مؤيدين لنفس اتجاهها الحزبي؛ أي أنه يهتم بالنشاط السياسي، إلا أنه في الوقت نفسه لا يعارض الزواج من معارضين لاتجاه الأسرة الحزبي، مما يؤدي إلى المحافظة على النظام السياسي المشارك الذي لا تمزقه النزاعات السياسية العميقة، كما وأنه يؤدي إلى التشكيل الحر للجماعات السياسية في أوقات الأزمات السياسية للتأثير على الحكومة(٢٤)

تنطلق قيمة التسامح هذه مع الاتجاهات الحزبية المعارضة من رؤيا تقر بعدم اعتماد عضوية الجماعة الأولية على العضوية السياسية، من أجل منع تأثير السياسة السلبي على علاقة الجماعة الأولية، وكذلك من أجل استخدام هذه الجماعة بشكل فعال في وقت الأزمات السياسية أكثر مما لو كانت منغلقة، وغير متسامحة حزبياً.

ففي الإجابة على سؤال المبحوثين عن سبب تجنبهم للمناقشات السياسية مع بعض الناس، أجاب الأمريكيون والبريطانيون بأن السبب الرئيس يكمن في رغبتهم في تجنب الإساءة إلى علاقات الانسجام في الجماعة الأولية كخلق جدل غير ضروري مع الأصدقاء والأقرباء(٢٥).

وقد قاد عدم التسامح القومي والديني في تاريخ العراق خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، زيادة هذا التعصب القومي والطائفي وتوقف ظاهرة التسامح على صعيد الزواج المختلط بين فئات المجتمع العراقي المختلفة. بل قاد عدم التسامح الاجتماعي إلى مزيد من الانقسامات، والمطالبة بانفصال الشمال عن العراق، وانفصال الجنوب عن العراق.

المبحث الثالث

قيمة الثقة في الناس

تتعلق هذه القيمة بمجموع المدركات والمشاعر والأحكام التي يحملها الأفراد والجماعات عن الأفراد والجماعات الاجتماعية الأخرى[٢٦]. هذه الثقة هي التي تحدد الرغبة في التعاون مع الجماعات المختلفة في أنواع مختلفة من الأفعال الاجتماعية[٢٧] لقد ظهر من خلال بعض الدراسات، بأن هناك علاقة بين الثقة في الناس وبين سلوكهم السياسي[٢٧]، فكلما كانت هناك ثقة أكبر بالناس ساعد ذلك أكثر على تعاون الأفراد فيما بينهم للتأثير على الحكومة، وأصبحوا أكثر ثقة بالسياسة والسياسيين، وأكثر اعترافاً بحقوق الآخرين المدنية.

فعلى صعيد أثر الثقة في الناس على سلوك الفرد في اتباع استراتيجية تشكيل الجماعة للضغط على الحكومة، ظهر من خلال أحد هذه الدراسات بأن هناك ارتباطاً بين ثقة الفرد العامة بالناس واعتقاده المعبر عنه في قدرته على تشكيل الجماعات السياسية.

ويبين الجدول رقم (١) أنه في الولايات المتحدة وبريطانيا، على سبيل المثال، تزداد احتمالية إيمان الفرد بأنه يمكن أن يعمل مع رفاقه المواطنين في محاولة التأثير على الحكومة كلما زادت ثقته بالناس.

جدول رقم (١)(*)

ثلاثة أنواع من المؤهلين المحليين وميولهم لتشكيل الجماعات، بحسب الأمة.

المجموع الكلي

الثقة في الناس

عالية			متوسطة		منخفضة	
الأمة	٪	العدد (أ)	٪	العدد	٪	العدد
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٠ (ب)	(٢٨٦)	٧٣	(٣٣٨)	٥٨	(١٢٢)
بريطانيا	٥٠	(٢١٠)	٤٤	(٣٧٩)	٣٣	(١٥٩)
ألمانيا	٢٢	(٩٦)	٢٠	(٣٧٤)	٢٧	(١٢٠)
إيطاليا	١٩	(٣١)	١٢	(١٩٣)	١٤	(٢٨١)
المكسيك	٤١	(٢٤)	٤٧	(٢١٧)	٥٤	(٢٩٠)

(أ) تشير الأرقام بين الأقواس إلى الأسس التي عليها حسبت النسب المئوية.

(ب) أي أن ٨٠٪ من أصحاب الثقة العالية بالناس ذكروا استراتيجية تشكيل الجماعة.

* Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Civic Culture, p.286.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ذكر ٨٥٪ من ذوي الثقة العالية بالناس بأنهم سيحاولون تشكيل جماعة للتأثير على الحكومة المحلية مقابل ٥٨٪ من ذوي الثقة المنخفضة في الناس. أما ذوو الثقة المعتدلة بالناس، فقد سجلوا كذلك نسبة معتدلة في ذكرهم بأنهم سيحاولون تشكيل جماعات سياسية للتأثير على الحكومة. أما في بريطانيا، فيظهر النمط نفسه تقريباً، حيث ظهر بأن ٥٠٪ من ذوي الثقة العالية في الناس سيشكلون مثل هذه الجماعات مقابل ٣٣٪ من ذوي الثقة المنخفضة في الناس.

وعلى النقيض من الأنماط في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فإن الثقة في الناس لا تزيد ميول الفرد لتشكيل جماعات سياسية في ألمانيا

والمكسيك وإيطاليا. ففي ألمانيا والمكسيك هناك بعض الميول لأولئك أصحاب الثقة العالية في الناس لأن يكونوا ميالين للتفكير في استراتيجيات الجماعة للتأثير على الحكومة، أما في إيطاليا فهناك علاقة ارتباط ضعيفة بين الثقة العامة في الناس والقدرة على تشكيل الجماعات(٢٨).

أي يبدو أن هناك في الولايات المتحدة وبريطانيا ثقة عالية بين الناس، وهذه الثقة الاجتماعية العامة قادت إلى ثقة سياسية(٢٩)، أي إلى ميل في تشكيل جماعات سياسية للتأثير على الحكومة. وهذا الحال هو عكس ما هو موجود في باقي الدول الثلاث: ألمانيا وإيطاليا والمكسيك.

فبالإضافة إلى أن درجة الثقة في هذه البلدان منخفضة مقارنة بالولايات المتحدة وبريطانيا، فإن هذه الثقة الضعيفة المعبر عنها لم تزد من احتمالية أن الفرد سيفكر بالعمل مع الآخرين في محاولته للتأثير على الحكومة. ويبدو أن السبب وراء حالة الربط بين الثقة في الناس والرغبة في التعاون معهم في النشاطات السياسية تكمن في تعلم الفرد منذ طفولته فصاعداً، في الولايات المتحدة وبريطانيا على المشاركة في النشاطات الجماعية(٣٠).

وقد أيدت دراسة أخرى وجود العلاقة بين الثقة الاجتماعية العامة وبين الثقة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث وجدت هذه الدراسة أن أصحاب الثقة العالية في الناس هم كذلك أكثر ثقة في السياسة والسياسيين. فقد اتفق ٦٨٪ من ذوي الثقة الأدنى في الناس مع الجملة "إن عامة الناس غير مؤهلين للتصويت حول قضايا الساعة المعقدة"، مقارنة مع ٣٢٪ من أصحاب الثقة الأعلى بالناس.

واتفق أصحاب الثقة الأدنى بالبشر بنسبة ٤٥٪ مع الجملة "هناك استعمال قليل للكتابة إلى المسؤولين عن الشعب؛ لأنهم لا يهتمون حقا، وفي الغالب، بمشاكل الإنسان العادي" مقابل ١٢٪ من أصحاب الثقة الأعلى في البشر.

كما واتضح بأن ٩٢٪ من أصحاب الثقة الأدنى يتفقون مع الجملة "إن

المرشحين السياسيين هم عادة ما يقعون تحت سيطرة الآلات السياسية"؛ أي أنهم غير محترمين وألعوبة بيد المصالح الخاصة، مقابل ٦٦٪ من ذوي الثقة العالية بالناس. وخلصت هذه الدراسة إلى أن ٧٦٪ من أصحاب الثقة الأدنى بالناس هم أكثر الناس في عدم الثقة في السياسة والسياسيين مقابل ٣٢٪ من أصحاب الثقة الأعلى في الناس[٣١].

وفي العراق، أثناء حكم صدام حسين على سبيل المثال، سادت ظاهرة الشك بالآخرين إذ أخذ كل واحد من الناس ينظر إلى غيره وكأنه رجل مخابرات أو رجل أمن. كما كان الناس يخشون من التحدث إلى الآخرين في المواضيع السياسية بسبب الخوف من أن حديثهم قد ينقل إلى السلطات، من قبل حتى أقرب أصدقائهم أو أقربائهم، ومن ثمّ تعرضهم للأذى.

ولعل أسلوب الإدلاء بشهادة الشهود في محاكمة صدام حسين، الجارية حتى هذه الساعة، خير مثال على عدم الثقة هذه. إذ كان الشهود يدلون بشهاداتهم وهم متخفين وراء ستار، وحتى تم استخدام أساليب فنية معينة من أجل تغيير أصواتهم الحقيقية[٣٢] خشية من تعرضهم للقتل.

لقد أدت عدم الثقة العالية هذه بين أفراد الشعب العراقي إلى تمزق الجسد الاجتماعي العراقي، ومن ثمّ صعوبة خلق تكتلات وتجمعات اجتماعية ومدنية تدافع عن حقوقهم، وتتوحد في وقت الأزمات السياسية في مواجهة الحكومة.

وفي الوقت الحاضر وبعد سقوط حكومة صدام حسين فالواضح أن هناك ثقة ضعيفة جداً بين الناس خصوصاً بين الطوائف والقوميات المختلفة. مما أدى إلى تكرار واستمرار وتراكم قيمة عدم الثقة بالناس، ومن ثمّ ضعفت إمكانية تشكيل جماعات ضغط أو الجماعات السياسية للتأثير على الحكومة.

وإن وجد بعض من هذه الجماعات إلا أنها تصطدم بقمع سلطوي سواء كان من الحكومة المؤقتة أو من قوات الاحتلال؛ مما ساهم في تراكم تجربة عدم الثقة بالسياسة والسياسيين.

إن ضعف الثقة بين شرائح المجتمع العراقي لم يمنع فقط من تجمع الناس للعمل معاً في التأثير على الحكومة لغرض الاستجابة إلى تحقيق مطالبها لا بل عزلت فئات الشعب العراقي إلى مجاميع متباعدة ومنفصلة عن بعضها.

ولقد عزز احتلال العراق عدم الثقة هذه؛ إذ تتهم بعض طوائف وقوميات الشعب العراقي الطوائف والقوميات الأخرى بالعمالة للمحتل الأمريكي؛ مما خلق حواجز نفسية، ومن ثمّ عدم ثقة بين الناس. لا بل أدى عدم الثقة هذه إلى الاحتراب والتقاتل في مناسبات عديدة أخرى.

وعلى صعيد العلاقة بين الثقة في الناس وبين الحريات المدنية، فقد ظهر بأن عديمي الثقة في البشر هم أكثر احتمالاً من الآخرين أن ينكروا على الآخرين حريتهم أو أن يدافعوا ضد القيود التي تمنع حرية الآخرين. وقد اتفق ٤٠٪ من المبحوثين ذوي الثقة الأدنى بالناس مع الجملة التالية: " يجب إسكات أو منع الناس الذين يتحدثون بالسياسة بدون معرفة عما هم يتحدثون مقابل ٢١٪ من أصحاب الثقة الأعلى في الناس.

كما اتفق ٣٢٪ من المبحوثين من أصحاب الثقة الأدنى بالناس مع الجملة التالية: "تقود الحرية غير المقيدة إلى هستيريا عامة" مقابل ١٦٪ من ذوي الثقة الأعلى في الناس. كذلك اتفق ٥١٪ من أصحاب الثقة الأدنى في الناس مع الجملة " يجب منع الناس من نشر أفكار خطيرة؛ لأنهم قد يؤثرون على الآخرين ويتبنوها" مقابل ١٦٪ من أصحاب الثقة الأعلى(٣٣).

وعلى صعيد العراق أدّى عدم الثقة العالية بأفكار وممارسات أعضاء حزب البعث الحاكم سابقاً في العراق وأعضاء النظام السياسي السابق في العراق إلى رغبة الناس والسياسيين الجدد على حد سواء في العراق إلى وضع قيود اجتماعية وسياسية على حرية هؤلاء في المشاركة في العملية السياسية أو العمل في مؤسسات الدولة العراقية الجديدة.

وأخذ بعضهم الآخر من العراقيين والتنظيمات السياسية سلوكاً عنيفاً تجاه هؤلاء البعثيين والعاملين في أجهزة نظام حكم صدام حسين تمثل في محاولة تصفيتهم جسدياً. وعلى النمط نفسه أدى انعدام الثقة بالسياسيين الجدد في العراق إلى استخدام العنف السياسي ضدهم، وليس فقط منع أفكارهم أو عملهم السياسي. النتيجة هي حصول استمرار وتراكم في قيمة عدم الثقة في الآخرين في العراق.

أيضاً ظهر أن هناك علاقة بين الثقة في الناس وبين الاعتقاد بقمع الضعيف والمنحرف أو الجماعات الخطيرة. فقد افترض بأن أصحاب الثقة الضعيفة في الناس، بغض النظر عن آرائهم الأيدلوجية، بأنهم يميلون للقول بأنه يجب أن يكون هناك قانون ضد الجماعة المنحرفة.

وقد أثبت هذا الافتراض، حيث اتفق ٥٢٪ من الجمهوريين، مقابل ٢٩٪ من المستقلين، و٢١٪ من الديمقراطيين، مع الجملة التالية "إن القوانين التي تحكم اتحادات العمل اليوم هي ليست صارمة بما فيه الكفاية". كما اتفق ٣٢٪ من الجمهوريين، و٢١٪ من المستقلين، و١٨٪ من الديمقراطيين مع الجملة التالية "يجب أن تؤخذ حالاً خطوات تنص على عدم قانونية وشرعية الحزب الشيوعي"[٣٤].

وأوضحت دراستنا الميدانية[٣٥]، التي جرت قبل سقوط نظام حكم صدام حسين، بأن كل أفراد العينة تقريباً رفضوا السماح لمشاركة أعضاء حزب البعث في أية انتخابات قادمة تعقب سقوط نظام حكم صدام حسين وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق.

كذلك ظهر بأن أصحاب الثقة الضعيفة بالناس لهم ميول في اضطهاد أصحاب الآراء الدينية المختلفة عنهم، فقد اتفق ٣٢٪ من أصحاب الثقة الأدنى بالناس مع الجملة التالية: "يجب قمع أو تحريم وعظ الأفكار الدينية غير المألوفة للجماعة"، مقابل ١٦٪ من أصحاب الثقة الأعلى نسبيا[٣٦].

وظهر في العراق، وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣، رفض متبادل فيما بين بعض أفراد الطوائف والجماعات أو الحركات الدينية. حيث كانت كل جماعة أو طائفة تنظر إلى الأخرى على أساس أنها جماعة ضالة أو منحرفة عن الدين؛ لذلك يجب إيقافها بأية طريقة. وفي مرحلة متقدمة ظهر هناك عنف وقتال متبادل بين تلك الجماعات.

لقد أدى كل ذلك إلى خلق حالة عدم ثقة عالية بين الحركات والطوائف الدينية قادت في النهاية إلى ما يشبه الحرب الطائفية أو الأهلية إذا صح التعبير. وينطبق هذا الأمر – تحديداً – على الرفض المتبادل بين الطائفة الشيعية والحركة السلفية في العراق.

وتعرض بعض أتباع الأديان والطوائف الدينية المختلفة في العراق، مثل الصائبة، واليزيدية، والشيعية، والسنية، في أوقات مختلفة إلى اضطهاد من أبناء الطوائف الأخرى بحسب قوة كل طائفة ووزنها السياسي.

وأخيراً ظهر ميول أكبر بين أصحاب الثقة الأدنى في الناس نحو تأييد القيود على الحق في شغل وظيفة عامة. فقد شعر ٤٦٪ من أصحاب الثقة الأدنى بالناس بأنه كان" ليس من الحكمة إعطاء الناس ذوي الآراء الاجتماعية والاقتصادية الخطرة فرصة لانتخابهم"، مقابل ٢٥٪ من أصحاب الثقة الأعلى نسبيا[٣٧]. وعلى صعيد العراق، صدر بعد سقوط نظام حكم حزب البعث في العراق، قانون اجتثاث البعث؛ أي طرد البعثين من العمل في مؤسسات الدولة العراقية[٣٨].

وحول أسباب عدم الثقة السياسية، حاولت إحدى الدراسات المقارنة معرفة أسباب وجود نسبة أعلى من عدم الثقة السياسية بين الطلاب البلجيكيين والفرنسيين مقارنة بنظرائهم الهولنديين. فظهر من خلال هذه الدراسة بأن الثقافتين البلجيكية والفرنسية تؤكدان على وضع حماية مفرطة من قبل الوالدين على أبنائهم بنسبة تزيد على ما تؤكده الثقافة الهولندية؛ أي أن

الحماية المفرطة تؤدي إلى زيادة عدم الثقة في الشخصيات والمؤسسات السياسية[٣٩].

إن التنشئة على حماية مفرطة إنما تجعل الطفل يتوقع بأن العالم الخارجي يشكل مصدر تهديد. هكذا "عندما يجرب الفرد حماية مفرطة من قبل الوالدين، فإن الانتقال من حماية حميمة في البيت إلى عالم طليق كبير، السياسة جزء منه، يدفع الفرد إلى رؤية هذا العالم على أنه مخيف ومغلق" نتيجة لذلك فإن الحماية المفرطة للوالدين على أبنائهما إنما تؤدي إلى عدم الثقة السياسية والتمرد السياسي"[٤٠].

ويظهر من خلال معاينة الواقع العراقي أن هناك حماية مفرطة من قبل الوالدين أثناء تربية أولادهم.

كما تعقب العديد من المراقبين أسباب عدم الثقة والشك، فوجدوا أن من بين أسباب ذلك هو التنشئة الاجتماعية في العائلة، كما هو الحال في إيطاليا، التي تعلم أطفالها مبكراً على عدم الثقة في الآخرين، خصوصاً عدم الثقة من الذين ليسوا من العائلة وجماعة النظراء.

ويبدو أن الإيطاليين يخشون من أن يستعمل الآخرون العلاقات الشخصية ضد بعضهم بعضاً، لذلك فهم يرون أن من الأفضل ألا يتحدثوا مع الآخرين في مواضيع عديدة، وخصوصاً المواضيع السياسية الخطرة؛ لأن مثل هذه المعلومات قد تستخدم ضدهم كسلاح للإيذاء خلال العملية السياسية[٤١].

وما ينطبق على الإيطاليين ينطبق على العراقيين أيضاً في مجال تنشئة الأطفال لا بل الكبار أيضاً على عدم الثقة والحذر من الآخرين، وحتى من بين أقرب الناس لا بل من أعضاء العائلة الواحدة نفسه، خصوصاً أثناء فترة حكم صدام حسين في العراق.

وقد تأتي عدم الثقة السياسية من القناعة بأن الآخرين يرغبون في تجريد الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص من الفوائد الاقتصادية أو

الامتيازات الاجتماعية أو الحريات السياسية التي تتمتع بها الجماعة تاريخياً؛ لذلك فإن الصعود السياسي لجماعة أخرى من خلال السيطرة على المؤسسات السياسية أو الاقتصادية، سيكون إساءة للجماعة الاجتماعية للفرد.

وقد تصل هذه القناعة إلى الحد الذي يعتقد به الفرد بأن الجماعات الأخرى تنوي تدمير أو سجن أو طرد جماعته خارج البلاد. وقد تورث عدم الثقة هذه عبر الأجيال إذا ما وجدت لها أساساً من خلال التنشئة الاجتماعية السياسية لتصبح راسخة ضمن الوعي التاريخي للجماعات الاجتماعية السياسية(٤٢).

وفي العراق، على سبيل المثال، فإن الاعتقاد السائد بين بعض الفئات الاجتماعية في العراق يؤمن بأن المجاميع العربية السنية كانت محتكرة للسلطة وعملت على إيذاء لا بل تصفية شرائح أخرى من المجتمع العراقي. وفي المقابل وبعد سقوط حكومة صدام حسين ساد الاعتقاد بين المجاميع العربية السنية بأن الشيعة والأكراد تريد تجريدهم وإبعادهم من مقاليد السلطة لا بل يعتقد بعضهم أن الشيعة وراء إيذائهم وتصفية بعض رجال الدين السنة عن قصد.

وهناك اعتقاد أيضاً أن رجال الشرطة والجيش ليس هدفهم تحقيق الأمن والدفاع عن الوطن، بل مساندة قوات الاحتلال الأمريكي، وتمثيل الطائفة الشيعية أو أحزاب شيعية معينة أو القومية الكردية أو أحزاب كردية محددة هدفها الانتقام من الطائفة السنية، ورجال نظام حكم صدام حسين المطاح به.

لقد قاد كل ذلك إلى خلق حالة عدم ثقة عالية بين الطائفتين السنية والشيعية من جهة، وبين العرب والأكراد من جهة أخرى، خصوصاً مع وجود أحقاد وشكوك ودماء تووروثت على مر الأجيال مما أدى إلى ترسخها في الثقافة العراقية.

لقد خلق هذا الرأي جواً عالياً من عدم الثقة أدى إلى ضعف تعاون المجتمع السياسي العراقي ككتلة واحدة مما أضعفه مقابل السلطة الحاكمة ومقابل قوات الاحتلال. لا بل أدى عدم الثقة الاجتماعية بين شرائح المجتمع العراقي إلى نوع من

الاحتراب القومي والطائفي أسهم ويسهم في السلوك السياسي العنيف والدموي[٤٣].

إن مسألة الشك وعدم الثقة بأصحاب المواقف السابقة في العراق هي تقاليد اجتماعية عراقية يطبقها عامة الناس في العراق سواء كانوا في السلطة أو معارضين لها. لذلك ينتقل أثر عدم الثقة الاجتماعية إلى عدم الثقة السياسية طالما أن الأفراد الذين يمارسون السياسة يخضعون إلى تأثير الثقافة السائدة التي تتميز أو تتصف أو تسيطر عليها قيمة الشك وعدم الثقة بالآخرين.

ويمكن أن يعزى عدم الثقة إلى طبيعة الصراع الإنساني والأنانية البشرية بشكل عام على الموارد والثروات. انطلاقاً من هذه الأنانية أو لنقل الأنانية المفرطة تحاول شخصيات أو جهات معينة استغلال مشاعر طائفة كاملة أو قومية معينة أو مجموعة معينة... في تجنيدها للحصول على السلطة أو المال أو الجاه أو النفوذ... تحت ذرائع مختلفة، مثل ذريعة أن الطائفة المعينة أو المجموعة المعينة أو المنطقة المعينة...على باطل أو كافرة أو خائنة... ونحن نعتقد أن عدم الثقة العالية في العراق قد لا تخرج عن هذا التعليل.

لقد اتضح لنا مما تقدم ونحن نتابع هذه الدراسة بأن هناك ضعفاً أو غياباً لبعض القيم الاجتماعية في العراق، والتي تعتبر أحد الشروط أو المستلزمات المعنوية لثقافة المساهمة أو بداية الشروع في ثقافة المساهمة. ويعتبر هذا الغياب أو الضعف في هذه القيم الاجتماعية أحد الأسباب لشيوع أو سيادة الثقافة الخاضعة.

وبعد أن عرفنا أن هناك غياباً أو ضعفاً في بعض القيم الاجتماعية في العراق، فهل تتوافر الشروط المادية لثقافة المساهمة في العراق؟ هذا ما ينقلنا إلى الفصل الثاني.

الفصل الثاني
الخبرات غير الرسمية في العراق
وأثرها على السلوك السياسي

يقوم الفرد من خلال وجوده ضمن بيئته الاجتماعية بمجموعة من الأعمال والتصرفات الاجتماعية في ضوء القيم الاجتماعية لحياة الجماعة التي يعيش في ظلها. هذه التصرفات اليومية قد تترك بصماتها على الفرد، وتتكرر في سلوكه بالشكل الذي قد تصبح معه عادات اجتماعية؛ أي سلوكاً اجتماعياً متكرراً[٤٤].

إن هذا السلوك الاجتماعي المتكرر هو الذي يعطي للفرد الخبرات. فالخبرات هي "كل ما يتلقاه الفرد منذ طفولته في بيئته الأسرية والمدرسية وغيرها من الجماعات الأخرى التي يندمج فيها، ويتعامل مع أفرادها في إطار المجتمع الكبير..."[٤٥].

إن هذا التعامل اليومي أو السلوك المتكرر الذي يستمد قوته من القيم الاجتماعية قد يكون له أو لبعض منه أبعاد سياسية بالشكل الذي تصبح معه "عادات سياسية"[٤٦]. وتشكل الخبرات غير الرسمية أو العادات السياسية الجانب المادي للثقافة.

سيحاول هذا الفصل معالجة هذه الخبرات غير الرسمية أو العادات السياسية في العراق في مبحثين: يتناول المبحث الأول خبرات المشاركة غير الرسمية في العراق وأثرها على السلوك السياسي، أما المبحث الثاني فيدرس أثر تراكم وانقطاع خبرات المشاركة غير الرسمية في العراق على السلوك السياسي.

المبحث الأول
خبرات المشاركة غير الرسمية في العراق وأثرها على السلوك السياسي

قبل الشروع مباشرة في التطرق إلى خبرات المشاركة غير الرسمية في العراق وأثرها على السلوك السياسي تطلب الأمر الوقوف على بعض من الممارسات الاجتماعية اليومية في بلدان أخرى، والتي سيتم اختبارها إذا ما كان لها ارتباط بالسلوك السياسي للفرد. ومن هذه الخبرات مشاركة أو عدم مشاركة الفرد في العائلة والمدرسة ومكان العمل ومع جماعة النظراء، وعلاقة ذلك بسلوكه السياسي.

انطلق بعض الباحثين في دراساتهم الميدانية من الافتراض أن مشاركة الفرد في قرارات العائلة والمدرسة ومكان العمل ومع جماعة النظراء يمكن أن تؤثر على توقعات مشاركته السياسية(٤٧).

وعلى الصعيد نفسه يفترض كاتب هذه الدراسة أن ضعف أو عدم مشاركة الفرد في قرارات العائلة والمدرسة ومكان العمل ومع جماعة النظراء يمكن أن تؤثر سلبياً على توقعات مشاركته السياسية؛ أي تؤدي إلى ضعف الفرد بكفاءته السياسية بأنه قادر على التأثير على الحكومة في اتباع سياسات معينة تخدمه أو الامتناع من القيام أو اتخاذ قرارات تضره.

كان اهتمام أصحاب الفرضية الأساس في الأنماط غير الحكومية للسلطة؛ أي الأنماط الاجتماعية غير الرسمية كما هو الحال مع الأنماط الموجودة في العائلة والمدرسة ومكان العمل ومع جماعة النظراء، هو في التأثير الذي تتركه هذه الأنماط على الاتجاهات والسلوك السياسي لأولئك الذين يتعرضون لهذه الأنماط، خصوصاً كان الهدف هو معرفة فيما إذا كان الإحساس بالقدرة

يتحول بطريقة ما من نطاق المشاركة المحدودة جداً في القرارات غير السياسية إلى النطاق الأكبر للمشاركة في القرارات السياسية[٤٨].

من هنا يعالج هذا المبحث كل ذلك في أربعة مطالب: يبحث المطلب الأول في المشاركة في الأسرة، في حين يدرس المطلب الثاني المشاركة في المدرسة، أما المطلب الثالث فيبحث في المشاركة في مكان العمل، وأخيراً يتطرق المبحث الرابع إلى المشاركة مع جماعة النظراء. وسيتم ذلك على التعاقب.

المطلب الأول – المشاركة في الأسرة:

ومن أجل تخمين تأثير المشاركة في العائلة على الكفاءة أو الأهلية السياسية[٤٩]، قُسِّم المبحوثون إلى مجاميع ثلاثة، تضمنت المجموعة الأولى أولئك الذين ذكروا بشكل متطابق أنهم قد حصلوا على فرص المشاركة في العائلة، أما المجموعة الثانية فتتضمن الذين ذكروا بشكل منسجم بأنهم لم يحصلوا على فرصة المشاركة، والمجموعة الثالثة تتألف من أولئك الذين ذكروا أنماطاً خليطة من المشاركة[٥٠]. وكانت هذه المجاميع إذن مقارنة في ضوء موقعهم على مقياس الكفاءة السياسية الذاتية، وكما تشير البيانات في الجدول رقم (٢) ، هناك ارتباط بين القدرة المتذكرة عن المشاركة في قرارات العائلة والكفاءة السياسية الحالية.

جدول رقم (٢)(*)

النسبة المئوية للمبحوثين الذين سجلوا أو تسلموا النقاط الأعلى الثلاث على مقياس الكفاءة الذاتية بين المبحوثين الذين ذكروا درجات متنوعة من المشاركة في قرارات العائلة، بحسب الأمة.

المجموع الكلي						
الأمــة	المشاركون		خليط		غير المشاركين	
	٪	العدد (أ)	٪	العدد	٪	العدد
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٠	(٣٣٧)	٦٧	(٤٦٢)	٤٧	(٦٩)
بريطانيا	٧٠	(٣٥٩)	٦٣	(٤٧٩)	٥١	(٩٣)
ألمانيا	٥٢	(٢٣٣)	٥٠	(٤٤٩)	٤٢	(١٦٤)
إيطاليا	٤٦	(٢٤٢)	٤١	(٤٦٢)	٣٤	(١٦٩)
المكسيك	٥٠	(١٢٦)	٤١	(٥٩٨)	٢٦	(١٩٩)

(أ) تشير الأعداد بين الأقواس إلى الأسس التي عليها حسبت النسب المئوية.

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Civic Culture., p.348

ويميل، في كل الأمم الخمسة مكان الدراسة: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، الأشخاص الذين يتذكرون بشكل متطابق كونهم كانوا قادرين على التعبير عما بأنفسهم في قرارات العائلة إلى إحراز الكفاءة السياسية الذاتية الأعلى.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تميل النقاط على مقياس الكفاءة الذاتية إلى أن تكون الأعلى؛ كان ٧٠٪ من المبحوثين الذين ذكروا بأنهم كانوا قادرين على المشاركة في العائلة في أعلى الجماعات الثلاث على مقياس الكفاءة الذاتية، بينما كان ٤٧٪ من أولئك الذين ذكروا بأنهم كانوا غير قادرين على المشاركة في هذه الجماعات الثلاث الأعلى(٥١) وبشكل مشابه في المكسيك، حيث النقاط على الكفاءة الذاتية بشكل عام هي الأقل؛ كان ٥٠٪ من أولئك الذين شاركوا في قرارات العائلة،

هم من الجماعات الثلاث الأعلى على مقياس الكفاءة الذاتية، بالمقارنة مع ٢٦٪ من أولئك الذين لم يستطيعوا المشاركة في قرارات العائلة.

ويمكن ملاحظة النمط نفسه في الأمم الثلاث الأخرى[٥٢]. وعلى المستوى نفسه افترض أنه من المحتمل أن يطور الأطفال الذين ينشؤون في العوائل التي يهتم فيها الوالدان في السياسة، كالمناقشة السياسية فيما بينهم ومشاركتهم النشاطات السياسية، شعور بالكفاءة السياسية أكثر من أولئك الطلاب في العوائل التي تبدي اهتماماً أقل في السياسة[٥٣] .

يوضح الجدول رقم (٣) أن اهتمام الأسرة بالسياسة هو عامل مهم في تحريك أو نقل الأطفال من كفاءة سياسية منخفضة إلى كفاءة سياسية متوسطة، ولكن يبدو وبشكل واضح أن للعائلة تأثيراً أقل في تحريك الطلاب إلى صنف الكفاءة السياسية العالية[٥٤].

جدول رقم (٣)(*)

درجة اهتمام العائلة في السياسة وإحساس الطلاب بالكفاءة السياسية

درجة اهتمام العائلة في السياسة	إحساس الطلاب بالكفاءة السياسية			
	منخفض (بالمائة)	متوسط (بالمائة)	عالٍ (بالمائة)	العدد
منخفض	٣٦	٥٦	٨	٣١٧
متوسط	٢٢	٦٦	١٢	٦٨
عالٍ	١٣	٧٥	١٢	٨٢

(*) Kenneth P. Langton, Political Socialization, London, Oxford University Press, Inc., 2nd ed.., 1972. p.145.

إن ما قيل فيما تقدم عن توافر فرصة المشاركة في العائلة يمكن أن يعطي الفرد شعوراً بالكفاءة السياسية، ويمكن أن يعني بصورة أخرى أن عدم توافر مثل فرص المشاركة هذه واختفاء لغة الحوار والتشاور في الأسرة[٥٥] يؤدي إلى ضعف شعور الفرد بالكفاءة السياسية.

وقد أكدت إحدى الدراسات في الخليج العربي صحة هذا الافتراض. فقد وجدت أن التأكيد فقط على خضوع الفرد لصاحب السلطة وكبير السن[٥٦] والتركيز على الأسلوب السلطوي للأب، الذي لا يسمح بالنقاش ويتلقى الابن التعليمات من أعلى بدون نقاش وما عليه إلا تنفيذ الأوامر، يمكن أن يؤدي إلى عدم شعور الفرد بالكفاءة السياسية وضعف ثقة الفرد بذاته واعتماده على الغير وإذعانه لأي سلطة أقوى منه[٥٧].

كذلك بينت دراسة ميدانية[٥٨] لنا أجريت على عينة من الجالية العراقية في الأردن النتيجة نفسها إذ أقر غالبية العينة المستطلعة آراؤهم في أنه لم تتوافر لهم الفرصة الكافية في البيت للمشاركة في قرارات الأسرة؛ كالمشاركة في اتخاذ قرارات تخص الأسرة أو تخص الفرد نفسه، والاحتجاج بحرية، وتذكره لهذا الاحتجاج.

وقد أدى ذلك بالنتيجة إلى ضعف كفاءتهم السياسية؛ أي ضعف شعورهم بقدرتهم على التأثير في السلطة السياسية. لا بل يسود أسلوب الضرب المبرح والحبس في الأسرة العراقية؛ مما غرس ويغرس عقدة الخوف لدى الفرد العراقي من الجرأة على المناقشة أو المعارضة أو الجدل.

وعندما ينتقل الفرد العراقي إلى العمل السياسي أو في مراكز السلطة المختلفة، كأن يكون مدرساً أو شرطياً أو رجل أمن، فإن عقله الباطن يخبره بأن الضرب والسجن وأحياناً القتل هي الوسائل الطبيعية لمعاقبة المعارض وصاحب الآراء المختلفة. هكذا تكون عقوبة التعذيب والسجن والنفي النتيجة الطبيعية للسياسيين أصحاب الآراء المخالفة للسلطة الحاكمة.

وقد تعززت واستمرت وتراكمت ثقافة الضرب والإهانة للفرد العراقي حتى بعد سقوط نظام حكم صدام حسين على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق.

فبعد أن كانت أساليب العنف ضد أفراد الأسرة محصورة تقريباً داخل المنزل

وبعض هيئات التنشئة الاجتماعية الأخرى وداخل المعتقلات الحكومية، انتقلت إلى الشارع، وأصبحت شاشة كبيرة ينظر إليها، ويتعلم منها الناس جميعا وبدون استثناء أسلوباً مألوفاً في التعامل مع كل معارض للسلطة الحاكمة والاحتلال، وأسلوباً بين الجماعات المتصارعة في العراق.

فتطابقت قيم الضرب والعنف والتعذيب الأسري والسلطوي في هيئات التنشئة الاجتماعية الأخرى لكل معارض داخلها مع مثيلتها من قيم السلطات الحكومية وسلطات الاحتلال، لتصبح ثقافة يومية تعزز وتراكم مما درج عليها الفرد في المجتمع العراقي.

المطلب الثاني – المشاركة في المدرسة:

إذا كانت لتجارب الناس في المشاركة أو غير المشاركة في العائلة من أثر على سلوكهم السياسي، فهل يمكن أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لتجارب الأفراد في المدرسة؟ أي هل تزيد تجارب المشاركة التي توافرت للفرد العراقي في المدرسة من كفاءته السياسية؟

وهل أدى ضعف أو عدم توافر تجارب المشاركة للفرد العراقي في المدرسة من كفاءته السياسية؟ سنحاول أولاً التطرق إلى دراسات مقارنة جرت في بلدان غير العراق قبل الإجابة على هذه التساؤلات.

حاولت إحدى الدراسات، التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا معرفة أثر تجارب المشاركة التي توافرت للطالب الأمريكي والبريطاني في المدارس على كفاءته السياسية، وذلك من خلال اعتمادها الخطة التالية:

ومن أجل تصنيف المبحوثين بحسب المدى الذي إليه ذكر الطلاب بأنهم كانوا قادرين على المشاركة غير الرسمية في قرارات المدرسة، كالاحتجاج على قرار ما، قسموا (على أساس إجاباتهم على ثلاثة أسئلة) إلى ثلاثة

مجاميع: تتضمن المجموعة الأولى أولئك الذين أجابوا بشكل متطابق بأنهم استطاعوا المشاركة بهذه الطريقة، أما المجموعة الثانية فتتضمن أولئك الذين أجابوا بشكل متطابق بأنهم لم يستطيعوا أن يقوموا بمثل هذه المشاركة، أما المجموعة الثالثة فهي تتضمن أولئك الذين أعطوا أجوبة خليطة[٥٩].

جدول رقم(٤)(*)

النسبة المئوية لأولئك الذين سجلوا النقاط الأعلى في الكفاءة (أ) السياسية الذاتية بين المبحوثين الذين ذكروا درجات مختلفة من المشاركة غير الرسمية في المدرسة، وبحسب الأمة.

المجموع الكلي						
الأمـة	المشاركون		خليط		غير المشاركين	
	٪	العدد (ب)	٪	العدد	٪	العدد
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٥	(٢٥٢)	٦٧	(٤٩٦)	٥٤	(١٥٨)
بريطانيا	٧٠	(١٨٧)	٦٦	(٤٦٢)	٥٦	(٢٠٥)
ألمانيا	٥٣	(١٨٦)	٤٩	(٤٣٦)	٤٤	(٢٩٩)
إيطاليا	٥١	(١٢٨)	٤٦	(٣٨٥)	٣٢	(٤٧٨)
المكسيك	٥٢	(١٧٧)	٤٥	(٣٧٦)	٢٤	(٢٠٥)

(أ) أولئك الذين حصلوا على النقاط الثلاث الأعلى على مقياس الكفاءة الذاتية.

(ب) تشير الأرقام في الأقواس إلى الأسس التي حسبت في ضوئها النسب المئوية.

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Civic Culture, p.354.

وبحسب ما يبين الجدول رقم (٤)، فإن من المحتمل جداً أن أولئك الذين يتذكرون أنهم كانوا قادرين على الاحتجاج بنجاح في المدرسة أن يكونوا على درجة عالية على مقياس الكفاءة الذاتية؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان ٧٥٪ من أولئك الذين كانوا قادرين على المشاركة في المدرسة في قمة الأصناف الثلاثة لمقياس الكفاءة الذاتية بالمقارنة مع ٥٤٪ من أولئك الذين ذكروا بأنهم لم يستطيعوا المشاركة.

بينما كان ٥٢٪ من المشاركين في المدرسة، في المكسيك، على قمة الأصناف الثلاثة لمقياس الكفاءة الذاتية بالمقارنة مع ٢٤٪ من أولئك غير المشاركين[٦٠]. وعلى الصعيد نفسه، حاولت دراسة أخرى جرت في الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد العلاقة بين مشاركة الفرد في المدرسة وبين كفاءته السياسية. انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن المدرسة التي تسمح بالجدل والمناقشة لطلابها يمكن أن يكون لها أثر على تطور كفاءتهم السياسية.

ومن أجل التحقق من الفرضية سئل المبحوثون عن كم مرة ناقشوا أو جادلوا في قضايا سياسية واجتماعية في مدارسهم. وأظهرت نتيجة الدراسة، كما يبين الجدول رقم (٥)، أن هناك علاقة بين مشاركة المبحوثين في نطاق المدرسة وبين شعورهم بالكفاءة السياسية. ويبدو أن تأثير المدرسة يتركز على الانتقال بالفرد من مستويات الكفاءة المنخفضة والمتوسطة[٦١].

جدول رقم (٥)*

درجة اهتمام المدرسة بالسياسة وإحساس الطلاب بالكفاءة السياسية

درجة سماح المدرسة بالجدل والمناقشة لطلابها	شعور الطلاب بالكفاءة السياسية			
	منخفض (بالمائة)	متوسط (بالمائة)	عالٍ (بالمائة)	العدد
منخفض	٣٥	٥٤	١١	٨٢٣
عال	٢٠	٧١	٩	٤٦٤

(*) Kenneth P. Langton, Political Socialization, p.146.

وبما أنه يمكن لفرص المشاركة في المدرسة أن تزيد من كفاءة الفرد السياسية كما سبق ذكره، فإنه في الوقت نفسه يمكن أن يقال إن عدم توافر فرص المشاركة في المدرسة، كما أوضحته إحدى الدراسات في البلاد العربية[٦٢] والتركيز فقط على قيم الطاعة والخضوع وعدم السماح للنقد[٦٣]، يؤدي إلى ضعف كفاءة الفرد السياسية.

وعلى صعيد العراق، فعلى الرغم من أن المناهج التعليمية في كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، على سبيل المثال، تدرس قيم الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية فإن الطالب لا يجد الفرصة في التعبير عن آرائه المخالفة للمألوف، أو المشاركة في قرارات الكلية كالاحتجاج على قرار ما والجدل والمناقشة أو الدفاع عن حقوقه بحرية، حتى على مستوى الدراسات العليا في هذه الكلية.

فالاحتجاج على قرار ما صادر من الكلية أو الأستاذ أو إعطاء رأي في طريقة تعامل الأستاذ مع طلابه أو طرح مقترح في أي مجال يعتبر عملاً غير مؤدب. كذلك تغيب إعطاء فرصة للجدل والنقاش في القضايا الاجتماعية والسياسية لا بل في أبسط القضايا. وغالباً ما يتعرض الطالب الذي يجادل أو يختلف مع أستاذه إلى التوبيخ أو الطرد من الصف الدراسي أو حتى إلى الرسوب.

وتشيع ظاهرة الفصل في العلاقات بين الطالب وأستاذه؛ أي محاولة وضع حدود في التعامل بين الطالب وأستاذه. باختصار إنها علاقات سلطوية وليس علاقة مساهمة أو مشاركة في الإدارة والتعامل. أما في المدارس الابتدائية والثانوية فيتعرض الطلاب حتى إلى الضرب والإهانة العلنية والرسوب لأتفه الأسباب .

وتبين من خلال استطلاع عينة من المبحوثين العراقيين أنه لم تتوافر لهم، وعلى مختلف المراحل الدراسية، الفرصة في المشاركة في قرارات المدرسة، وغياب الجدل والنقاش في القضايا الاجتماعية والسياسية، لا بل ذكر الكثير منهم بأنهم تعرضوا للطرد من الصف أو إلى تخفيض درجاتهم وعقوبات جسدية ونفسية نتيجة اختلافهم مع أساتذتهم(٦٤).

إن غياب مشاركة الفرد العراقي في المدرسة أدت إلى ضعف كفاءته الاجتماعية والسياسية على حد سواء. وغالباً ما يلجأ بدل المشاركة كالاحتجاج والمناقشة والجدل التي حرم منها ولم يتعود عليها كممارسات يومية إلى

أسلوب منع الآخرين من المشاركة في قرارات يتخذها هو في مجمل حياته الاجتماعية والسياسية بحكم تأثير التنشئة عليه في هذا المجال. كما يتسم سلوكه بالخجل والاغتراب واللامبالاة نتيجة لتعرضه لهذا النوع من التنشئة.

وعندما ينتقل الفرد العراقي إلى العمل السياسي أو إلى أي مركز أو تمثيل في السلطة كأن يكون أباً أو شرطياً أو مدرساً أو ضابطاً أو وزيراً أو رئيساً فإن عقله الباطن سيخبره بأن عدم إعطاء الآخرين فرصة للمشاركة في القرارات ومنع الاحتجاج والجدل والمناقشة أمر طبيعي وتعزيز لقوة شخصيته وتفوقه على الآخرين.

كما سيدرج هذا الفرد على أن استعمال العنف والعقوبات الجسدية والنفسية، هي من بين الوسائل الطبيعية لمعاقبة المعارض وصاحب الآراء المختلفة. هكذا يكون التعذيب البدني واللفظي والسجن والنفي العقوبات الطبيعية للسياسيين أصحاب الآراء المخالفة لأية سلطة بما فيها للسلطة الحاكمة.

وقد تعززت واستمرت وتراكمت ثقافة غياب المشاركة والضرب والإهانة للفرد العراقي حتى بعد سقوط نظام حكم صدام حسين، وكان ذلك بفعل وتأثير ممارسات الاحتلال الأمريكي للعراق.

فبعد أن كانت الممارسات السلطوية تمنع المشاركة وتلجأ إلى أساليب العنف اتجاه المحتجين والمعارضين لذوي السلطة تجري داخل المدرسة وداخل المعتقلات الحكومية انتقلت إلى الشارع وأصبحت شاشة ينظر إليها ويتعلم منها الناس جميعاً، وبدون استثناء، قيم العنف، وقيم عدم المشاركة في التعامل مع كل معارض للسلطة الحاكمة والاحتلال.

فتطابقت قيم منع المشاركة، والضرب، والعنف، والتعذيب في المدرسة، مع مثيلتها من قيم السلطات الحكومية وسلطات الاحتلال لتصبح ثقافة يومية تعزز وتراكم مما درج عليه المجتمع العراقي.

المطلب الثالث – المشاركة في مكان العمل:

وبعد معرفة تأثير علاقات السلطة والممارسات غير الرسمية في العائلة والمدرسة على كفاءة الفرد السياسية في بعض الدول ومنها العراق، فهل يمكن أن يكون لعلاقات السلطة والممارسات غير الرسمية في العمل من أثر على كفاءة الفرد السياسية في العراق؟

وهل يستطيع الفرد البالغ، الذي حصل أو لم يحصل على فرصة المشاركة في القرارات في علاقاته غير السياسية المعاصرة، أن يعمم من هذه الخبرات ويعتقد أنه يستطيع ان يشعر أو لا يشعر بقدرته وكفاءته على المشاركة في الحياة السياسية؟

وقبل الولوج مباشرة إلى العراق تطلب الأمر – وعلى سبيل المقارنة وتوضيح الصورة أكثر – الوقوف على تجارب بعض الدول في هذا المجال. يظهر، وكما يبين الجدول رقم (٦)، أن هناك علاقة بين المشاركة غير الرسمية في العمل، كحرية الاحتجاج، والشعور أو الإحساس بالكفاءة السياسية.

جدول رقم (٦)(*)

النسبة المئوية لأولئك الذين سجلوا أعلى النقاط في الكفاءة (أ) الذاتية بين المبحوثين الذين ذكروا درجات مختلفة من المشاركة غير الرسمية في قرارات العمل، بحسب الأمة.

الأمـة	قد استطاع واحتج		قد استطاع ولم يحتج		لم يستطع الاحتجاج	
	٪	العدد (ب)	٪	العدد	٪	العدد
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٦	(٢٤٠)	٧٧	(١٠٧)	٥٥	(٧٦)
بريطانيا	٧٤	(٢٩٥)	٦٠	(١٢١)	٥٠	(٤٨)
ألمانيا	٦٤	(١٨٣)	٤٦	(٨٣)	٣٤	(٦٥)
إيطاليا	٥٨	(١٢٥)	٥٣	(٤٥)	٣٥	(١٠٨)
المكسيك	٥٤	(٨٦)	٤٦	(١٢٢)	٤١	(٨٦)

(أ) أولئك الذين حصلوا على النقاط الأعلى الثلاث على مقياس الكفاءة الذاتية.

(ب) تشير الأرقام في الأقواس إلى الأسس التي عليها حسبت النسب المئوية.

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verb, Civic Culture, p.365.

إذ إن من المحتمل جداً أن يشعر أولئك الذين ذكروا بأنهم شعروا بحرية الاحتجاج على قرارات العمل، بأنهم مؤهلون ذاتياً للتأثير على الحكومة؛ ففي ألمانيا، على سبيل المثال، كان ٦٤٪ من أولئك الذين كانوا قادرين على المشاركة في العمل على قمة الأصناف الثلاثة لمقياس الكفاءة الذاتية مقابل ٣٤٪ من أولئك الذين ذكروا بأنهم لم يستطيعوا المشاركة(٦٥).

وعلى صعيد العراق، فالقرارات عادة فوقية، ولا يترك مجال لإشراك العمال أو الموظفين في النقاش في قرارات العمل أو الاحتجاج على قرارات أو تعليمات العمل في كل المؤسسات العراقية، وخصوصاً في مؤسسات التصنيع العسكري إبان حكم الرئيس العراقي صدام حسين، لا بل تعرض الكثير من العمال إلى السجن والضرب والإهانة.

لذلك أدى ذلك إلى غياب أو ضعف كفاءة الفرد السياسية في العراق. كما أدى إلى اغتراب الفرد عن واقعه وضعف وطنيته، وفي بعض الأحيان أدى إلى هجرة الفرد العراقي عن بلده نتيجة التهميش والإهانة التي تعرض لها. وهذا ما أكدته دراستنا الميدانية السالفة الذكر(٦٦).

وفي ظل الاحتلال الأمريكي للعراق فإن الأوامر تأتي جاهزة من سلطات الاحتلال إلى المسؤولين العراقيين، وليس هناك مشاركة حقيقية حتى من حكام البلد في صنع القرارات التي تخص الشعب العراقي. لا بل إن كثيراً من القرارات كقرارات قصف المناطق السكنية العراقية التي تتواجد فيها المعارضة العراقية للاحتلال، والقرارات الخاصة بثروات الشعب العراقي، لا تجري وفق مشاركة وإشراك العراقيين فيها.

لذلك فقد ساعدت ظروف احتلال العراق على تراكم خبرات عدم المشاركة في العمل على الصعيدين الاجتماعي والسياسي مما أضعف أو أدى إلى انعدام الكفاءة السياسية للفرد العراقي.

المطلب الرابع – المشاركة مع جماعة النظراء:

وعلى صعيد أثر الخبرات غير الرسمية مع جماعة النظراء على الكفاءة السياسية للفرد، حاولت إحدى الدراسات إيجاد مثل هذا الأثر من خلال معرفة مقدار المناقشة السياسية ضمن جماعة النظراء(٦٧). ظهر من خلال هذه الدراسة، وكما يبين الجدول رقم (٧)، أن كفاءة الفرد السياسية تزداد كلما ناقش الفرد السياسة مع أصدقائه أو تم مناقشتها معه من قبل جماعة الأصدقاء التي ينتمي إليها. فقد سجل المبحوثون الذين لم يناقشوا السياسة أبداً لا هم ولا أصدقاؤهم درجة إحساس منخفضة من الكفاءة السياسية(٦٨).

جدول رقم (٧)(*)

مستوى اهتمام جماعة النظراء، الطلاب، بالسياسة (المناقشة السياسية) وشعور أعضائها بالكفاءة السياسية.

مستوى اهتمام جماعة النظراء بالسياسة	إحساس الطلاب بالكفاءة السياسية			
	منخفض (بالمائة)	متوسط (بالمائة)	عال (بالمائة)	العدد
منخفض	٤٠	٥٢	٨	٣١٦
متوسط	٢٤	٦٦	١٠	٦٥٦
عال	١٨	٦٦	١٦	١٧١

(*) Kenneth P. Langton, Political Socialization, p.145.

وعلى صعيد العراق هناك خوف دائم بين النظراء، أو أصدقاء المحلة والمدرسة والعمل، من مناقشة الأمور الاجتماعية والسياسية خصوصاً إبان فترة حكم صدام حسين. فكان هناك خوف حتى من بعض الأصدقاء أو زملاء العمل، لذلك أدى ذلك إلى قلة فرص المناقشة بين النظراء، وبالنتيجة قاد إلى ضعف كفاءة الفرد السياسية بشكل عام في العراق.

هذا ما بينته دراستنا الميدانية[٦٩]، السابق ذكرها. إذ أجابت غالبية العينة بأنهم يخشون مناقشة المواضيع السياسية مع نظرائهم في المدرسة والعمل وفي المحلة.

المبحث الثاني

أثر تراكم خبرات المشاركة غير الرسمية في العراق وانقطاعها على السلوك السياسي

وبعد معرفة أن هناك علاقة بين حصول الفرد على خبرات مشاركة في الأسرة، وفي المدرسة، ومكان العمل، ومع جماعة النظراء في بعض الدول، وبين شعوره بالكفاءة السياسية، وبعد معرفة أن هناك علاقة بين عدم حصول الفرد على خبرات مشاركة في الأسرة، وفي المدرسة، ومكان العمل، ومع جماعة النظراء في العراق وبين ضعف أو انعدام شعوره بالكفاءة السياسية، يبقى السؤال التالي:

هل إن تأثير تلك الخبرات هو تأثير تراكمي؟ يظهر أن هناك دليلاً على أن تأثير المشاركة في صنع القرارات غير الرسمية في البيت، وفي المدرسة، ومكان العمل، هو تأثير تراكمي. فالفرد الذي له بشكل متطابق فرص المشاركة غير السياسية بالمقارنة مع شخص ما لا تتطابق قدرته على المشاركة في جانب غير سياسي معين مع جانب غير سياسي آخر، هو أكثر احتمالاً أن يعمم تلك الفرص إلى المشاركة السياسية.

فإذا ما أخذ المبحوثين الذين ذكروا بأنهم حصلوا على فرصة المشاركة في قرارات العائلة أو المدرسة فإنه سيفترض أن فرصة المشاركة هذه من المحتمل أن تعمم إلى الكفاءة السياسية الذاتية، إذا لم تمنع من قبل تجربة سلطوية لا يستطيع الشخص أن يشارك من خلالها. وقد دعمت هذه الفرضية ببيانات، كما في الجدولين رقم (٨) و(٩)، تؤكد صحة هذه الفرضية.

جدول رقم (٨)(*)

النسبة المئوية للذين سجلوا النقاط الأعلى في الكفاءة (أ) الذاتية بين المبحوثين الذين ذكروا درجات مختلفة من المشاركة في قرارات العائلة والعمل، بحسب الأمة.

الأمة	مشاركون في العائلة				غير مشاركين في العائلة			
	مشاركة عمل		عدم مشاركة في العمل		مشاركة عمل		عدم مشاركة في العمل	
	٪	العدد (ب)	٪	العدد	٪	العدد	٪	(العدد)
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٧	(٢٤٢)	٧٠	(٦١)	٧٠	(٨٠)	٤٥	(٣١)
بريطانيا	٧٥	(٢٧٠)	٥٨	(٦٤)	٦٤	(٩٢)	٣٧	(٣٠)
ألمانيا	٦١	(١٤٤)	٣٨	(٥٢)	٥٩	(٨١)	٣٧	(٤٩)
إيطاليا	٦٠	(١٢٠)	٤٤	(٧٠)	٥٠	(٤٨)	٢٤	(٤١)
المكسيك	٥٦	(٧٢)	٥٢	(٤٤)	٤٣	(٩٧)	٤٥	(٦٢)

(أ) أولئك الذين حصلوا على الدرجات الأعلى الثلاث على مقياس الكفاءة الذاتية.

(ب) تشير الأرقام بين الأقواس إلى الأسس التي عليها حسبت النسب المئوية.

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Civic Culture, p.367.

وكما يبين الجدول رقم (٨) أعلاه، قسم الأفراد الذين استطاعوا، وأولئك الذين لم يستطيعوا المشاركة في قرارات العائلة إلى أولئك الذين استطاعوا، وأولئك الذين لم يستطيعوا المشاركة في قرارات العمل.

وكانت النتيجة واضحة، من بين أولئك الذين ذكروا بأنهم كانوا قادرين على المشاركة في قرارات العائلة أولئك الذين يستطيعون كذلك المشاركة في قرارات العمل هم الأكثر احتمالاً أن يسجلوا درجة عالية على مقياس الكفاءة السياسية الذاتية من أولئك الذين لا تتطابق قدرتهم على المشاركة في العائلة مع قدرتهم الحالية للمشاركة في قرارات العمل.

ففي بريطانيا، على سبيل المثال، سجل ٧٥٪ من أولئك الذين تطابقت مشاركتهم في العائلة مع فرصهم التشاركية في العمل أعلى النقاط في الخلايا الثلاث لمقياس الكفاءة الذاتية، بالمقارنة مع ٥٨٪ من أولئك المبحوثين الذين لا تتطابق أو تدعم مشاركتهم في العائلة بمشاركة في العمل[٧٠].

كذلك يوجد التأثير التراكمي نفسه، كما يبين الجدول رقم (٩) أدناه، في الارتباط بين المشاركة في المدرسة والمشاركة في مكان العمل.

جدول رقم (٩)(*)

النسبة المئوية لأولئك الذين سجلوا النقاط الأعلى في الكفاءة (أ) الذاتية بين المبحوثين الذين ذكروا درجات مختلفة من المشاركة في مناقشات المدرسة وقرارات العمل، وبحسب الأمة.

الأمة	مشاركون في العائلة				غير مشاركين في العائلة			
	مشاركة عمل		عدم مشاركة في العمل		مشاركة عمل		عدم مشاركة في العمل	
	٪	العدد (ب)	٪	العدد	٪	العدد	٪	(العدد)
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٣	(١٩٥)	٦٧	(٥٥)	٦٣	(١٢٦)	٥٦	(٣٤)
بريطانيا	٧٧	(١٦٣)	٣٤	(٣٢)	٦٧	(١٩٢)	٥٧	(٦١)
ألمانيا	٦٧	(١١٠)	٣٨	(٣٩)	٥٣	(١٢٥)	٣٦	(٦٩)
إيطاليا	٥٧	(٦٧)	٤٢	(٣٣)	٥٥	(١١٦)	٣٨	(٧٨)
المكسيك	٥٧	(٦٠)	٥٢	(٤٠)	٣٨	(٨٢)	٥١	(٩٠)

(أ) أولئك الذين حصلوا على النقاط الثلاث الأعلى على مقياس الكفاءة الذاتية.

(ب) تشير الأرقام بين الأقواس إلى الأسس التي عليها حسبت النسب المئوية.

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Civic Culture, 367.

يمكن القول، من كل ما تقدم، أنه من المحتمل جداً أن يحس الفرد الذي قد

حصل على فرصة للمشاركة في القرارات غير الرسمية في الأسرة والمدرسة ومكان العمل ومع جماعة النظراء وغيرها من الجماعات غير الرسمية، بأنه مؤهل للتأثير على الحكومة أكثر من الشخص الذي لم يحصل على مثل هذه الفرصة.

فمن المحتمل كثيراً أن يكون أولئك الذين استطاعوا المشاركة في قرارات المدرسة، والآن يمكن أن يشاركوا في قرارات العمل، مؤهلين سياسياً أكثر من أولئك الذين لا تدعم مشاركتهم في المدرسة بمشاركة لاحقة في العمل.

فقد وجد في بريطانيا، على سبيل المثال، بأن ٧٧٪ من المبحوثين الذين ذكروا بأنهم كانوا قادرين على المشاركة في قرارات المدرسة والعمل بأنهم كانوا على قمة المجموعات الثلاث لمقياس الكفاءة الذاتية، بالمقارنة مع ٣٤٪ من أولئك الذين كانوا قادرين على المشاركة في المدرسة، ولكن لم يستطيعوا المشاركة في العمل.

ويبدو أن هذه العلاقة، على أية حال، تنطبق فقط على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، بينما بينت البيانات المكسيكية نسبة قليلة من هذه النتيجة التراكمية(٧١).

إن ما يصدق القول على أن تطابق وتكرار خبرات مشاركة الفرد في العائلة، والمدرسة، ومكان العمل، ومع جماعة النظراء، وبدون انقطاع، تزيد من كفاءته السياسية، يمكن أن يصدق أيضاً على أن تكرار خبرات عدم مشاركة الفرد في العائلة والمدرسة، ومكان العمل، ومع جماعة النظراء، تزيد من خضوع الفرد وضعف كفاءته السياسية.

كذلك سيكون من المحتمل جداً أن يسلك الفرد الذي قد حصل على فرص للمشاركة غير السياسية، بالمقارنة مع الشخص الذي لم يحصل على مثل هذه الفرص، سلوكاً تشاركياً إذا ما أتيح له الوضع السياسي مثل فرص المشاركة

هذه. كما ويمكن أن تزيد الخبرات غير الرسمية من قدرة الفرد على القيام بدور سياسي فاعل.

وبما أنه اتضح بأن ممارسة الفرد لسلوك تشاركي في الجماعات غير الرسمية يؤدي إلى سلوك تشاركي على المستوى السياسي عندما تتوافر الفرصة لذلك، فإنه كذلك يمكن القول بأن عدم توافر فرص مشاركة للفرد في الجماعات غير الرسمية يؤدي أيضاً إلى سلوك سياسي غير تشاركي.

واتضح أيضاً مما تقدم أن خبرات الفرد على صعيد المشاركة يمكن أن تتراكم إذا ما انتقلت هذه الخبرات من نطاق غير رسمي إلى آخر، كالانتقال من خبرات المشاركة في العائلة إلى خبرات المشاركة في المدرسة أو من المدرسة إلى العمل، وبدون أن يمنع هذا التراكم من حالات تسلطية تمنعه من الاستمرار على خبرة المشاركة.

وكلما تكررت أو تراكمت خبرات الفرد في المشاركة وهو ينتقل من العائلة إلى المدرسة، ومن المدرسة إلى مكان العمل، وبدون انقطاع، زادت أهليته السياسية، مقارنة مع الشخص الذي انقطعت خبرات مشاركته.

وما يمكن أن يقال عن أن تراكم خبرة المشاركة قد يؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد السياسية، يمكن أن يقال أيضاً عن أن تراكم خبرات عدم المشاركة في الجماعات غير الرسمية يمكن أن يؤدي إلى زيادة خضوع الفرد وانخفاض كفاءته السياسية.

وعلى صعيد العراق، يظهر أن النتيجة النهائية تتمثل بضعف أو عدم توافر خبرات المشاركة غير الرسمية للفرد العراقي، وهو ينتقل أثناء حياته من البيت إلى المدرسة، ومكان العمل، ومع جماعة النظراء. ومن ثمّ أدى ذلك إلى تراكم خبرات عدم المشاركة، مما قاد إلى ضعف في كفاءته السياسية بشكل عام.

وحتى عندما ظهرت بعض الملامح على رغبة العراقي وقوة شخصيته، أو

قوة الأنا، كما تسمى أحياناً، وثقته العالية بالنفس والفعالية الشخصية أحياناً، في إظهار كفاءته السياسية على الرغم من تراكم خبرات عدم المشاركة، إلا أنه يحصل أن يجابه كل ذلك بقرارات سلطوية تمنع أو تعيق كفاءته السياسية.

فعلى الرغم من رغبة العراقيين في التوجه إلى صناديق الاقتراع في أول انتخابات جرت بعد سقوط نظام حكم صدام حسين في عام ٢٠٠٥، إلا أنه تم مجابهة هذه الرغبة والتطلعات الديمقراطية بقرارات سلطوية من جهات عديدة، كتخويف العراقي من الذهاب إلى صناديق الاقتراع من خلال التهديد بتفجير مراكز الانتخاب.

وقيام بعض القيادات الدينية وقيادات أخرى بتحريم المشاركة في العملية الانتخابية أو عدم تشجيع الناس عليها، أو عدم صدق نية قيادات الاحتلال بانتخابات ديمقراطية حقيقية، أو عدم تحقيق المطالب الشعبية بعد حصول الانتخابات نتيجة لأعمال العنف وعدم الاستقرار، أو عدم صدق وجدية وجدارة المحتل والقيادة المنتخبة.

مما تقدم يظهر أن هناك تراكماً في عدم حصول الفرد العراقي في حياته ابتداء من البيت والمدرسة، وحتى مكان العمل، ومع الأصدقاء، على فرص المشاركة في القرارات التي تهم حياته مما أسهم في إضعاف كفاءته السياسية التي هي أحد المستلزمات والشروط العملية لثقافة المساهمة أو الديمقراطية[٧٢].

بعبارة أخرى، إن غياب توافر تجارب مشاركة غير رسمية للفرد العراقي وتراكم خبرات عدم المشاركة إنما يعزز من استمرار ثقافة الخضوع. وبعد معرفة أثر الجانب العملي للثقافة، ألا وهو الخبرات الاجتماعية على صعيد المشاركة في القرارات والمناقشات غير الرسمية في الجماعات غير الرسمية، يبقى معرفة تأثير الثقافة المسيطرة، وهذا ما يدعو للانتقال إلى الفصل الثالث لغرض دراسة هذا الموضوع.

أبيض

الفصل الثالث

تأثير الثقافة السائدة في العراق على السلوك السياسي

ومن أجل تعرف نوع الثقافة السياسية السائدة في العراق وعلاقتها أو تأثيرها على إمكانية إقامة الديمقراطية في العراق، تطلّب الأمر تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول مفهوم الثقافة السياسية، في حين يتطرق المبحث الثاني إلى أنواع الثقافات السياسية العراقية السائدة في العراق، أما المبحث الثالث والأخير فيركز على أثر الثقافة السياسية العراقية السائدة في العراق على السلوك السياسي. والتي سيتم معالجتها على التعاقب.

المبحث الأول
مفهوم الثقافة السياسية
وأنواع الثقافات السياسية العراقية وخصائصها

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: يتناول المطلب الأول مفهوم الثقافة السياسية، في حين يبحث المطلب الثاني في أنواع الثقافات السياسية وخصائصها، أما المطلب الثالث والأخير فيدرس الثقافات الخليطة.

المطلب الأول – مفهوم الثقافة السياسية:

تؤلف القيم الاجتماعية والخبرات غير الرسمية، التي تم تناول بعضها في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة، سوية الثقافة[٧٣]، إضافة إلى أن بعضاً من هذه القيم والممارسات الاجتماعية لها أبعاد سياسية، كما اتضح ذلك في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة.

هكذا فإن الثقافة، بحكم كونها مؤلفة من قيم اجتماعية وتجارب غير رسمية للبعض منها أبعاد سياسية، تتضمن أيضاً جوانب ذات أبعاد سياسية يمكن أن تؤلف ثقافة فرعية خاصة بالشؤون السياسية يمكن أن يطلق عليها الثقافة السياسية(٧٤).

فالثقافة السياسية "هي فرع متخصص من ثقافة عامة، تشير إلى مجموعة من الاتجاهات والقيم والمعتقدات التي لها ارتباط بالسياسة في أي مجتمع، وتتضمن هذه الاتجاهات والقيم والمعتقدات ممارسات عملية حول ما يحدث فعلاً في المجتمع، ومعتقدات معممة حول أهداف ذلك المجتمع وقيمه، والمعتقدات والقيم التي قد يكون لها صلة بالسياسة، على الرغم من أنها ليست سياسية أصلا"(٧٥).

كما عرفت الثقافة السياسية على أنها تكرار لأنواع مختلفة من التوجهات الإدراكية والعاطفية والتقويمية نحو النظام السياسي بشكل عام، وجوانب مدخلاته؛ أي الطلبات الشعبية، ومخرجاته؛ أي القرارات الحكومية، ونحو الذات، أي نظرة الشخص إلى نفسه، كفاعل سياسي.

ويشير التوجه إلى جوانب استيعاب الفرد للأشياء والعلاقات، ويتضمن:

١ - **التوجّه المعرفي (Cognitive Orientation)**: هو معرفة واعتقاد حول النظام السياسي؛ أدواره وشاغلي هذه الأدوار ومدخلاته ومخرجاته(٧٦)؛ أي كل ما يعرف الفرد ويعتقد أنه يعرف عن المؤسسات والأحزاب ورجال السياسة(٧٧).

٢ - **التوجّه العاطفي (Affective Orientation)**: هو المشاعر تجاه النظام السياسي وأدواره وموظفيه وإنجازاته(٧٨). وقد تتراوح هذه المشاعر ما بين الانجذاب، أي القبول أو الاشمئزاز؛ أي الرفض(٧٩).

٣ – **التوجه التقويمي (Evolutional Orientation)**: هو أحكام وآراء حول المواضيع السياسية التي تتضمن مثلاً جمعاً من أنماط القيم ومعاييرها مع المعلومات والمشاعر.

ويمكن تثبيت ما قيل حتى الآن حول التوجهات الفردية نحو النظام السياسي في النموذج (٣ و ٤) الموجود في الجدول رقم (١٠)، الذي يبين أنه يمكن استخراج التوجه السياسي للفرد إذا ما تم معرفة ما يأتي:

جدول رقم (١٠)(*)

أبعاد التوجه السياسي

	١	٢	٣	٤
	النظام كموضوع عام	**موضوع المدخلات**	**موضوع المخرجات**	**النفس كموضوع**
إدراكي				
عاطفي				
تقويمي				

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Civic culture, p.16.

١ – ما المعرفة لدى الفرد حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام، تاريخها وحجمها وموقعها وقوتها وخصائصها الدستورية وما شابه ذلك؟ ما مشاعره نحو هذه الخصائص النظامية؟ ما آراؤه وأحكامه حولها؟

٢ – ما معرفة الفرد بالهياكل والأدوار، والنخب السياسية المختلفة والمقترحات السياسية التي تعالج القرارات المتعلقة بالمدخلات؟ وما مشاعره وآراؤه حول هذه البنى والقادة والمقترحات السياسية؟

٣ – ما معرفة الفرد حول تطبيق سياسة المخرجات، والبنى والأفراد والقرارات التي تعالج هذه العمليات؟

٤ – كيف يدرك الفرد ذاته بصفته عضواً في النظام السياسي؟ أي معرفة لديه حول حقوقه وسلطاته والتزاماته واستراتيجياته التي تمكنه من التأثير على النظام السياسي؟ كيف يشعر الفرد بقدراته؟ ما معايير المشاركة أو الإنجاز التي يقرها ويستخدمها في صياغة أحكامه السياسية، أو في الوصول إلى آراء؟[٨٠].

وبعد معرفة مفهوم الثقافة السياسية، يبقى علينا معرفة أنواع الثقافات السياسية وخصائصها. وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثاني.

المطلب الثاني – أنواع الثقافات السياسية وخصائصها:

وبعد معرفة معنى الثقافة السياسية، فما أثرها على السلوك السياسي؟

يتطلب الأمر من أجل الجواب على هذا السؤال أولاً معرفة أنواع الثقافات السياسية وخصائصها.

أولاً – الثقافة السياسية الرعوية (Parochial Political Culture):

يمكن القول عندما يصل تكرار التوجهات للمواضيع السياسية المتخصصة، التي حددت في الجدول رقم (١٠) آنفا إلى الصفر، وكما هو موضح في الجدول رقم (١١)، فإن الثقافة السياسية هي من نوع الثقافة الرعوية[٨١]؛ لا يعرف الفرد في هذا النوع من الثقافات شيئاً عن العناصر التي تسهم في عملية المدخلات والمخرجات؛ أي الطلبات الشعبية والقرارات الحكومية.

وأخيراً لا يدرك الفرد أي شيء عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي. أيضاً لا يكون الفرد ضمن هذا النوع من الثقافة؛ أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام، وكذلك حول البنى والقادة السياسيين، كما وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه وآرائه السياسية.

وعادة ما يسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا يوجد فيها أدوار سياسية متمايزة، فالأدوار السياسية والاقتصادية والدينية هي أدوار عامة

وتوجهات الأفراد السياسية لهذه الأدوار هي ليست منفصلة عن توجهاتهم الدينية والاجتماعية [٨٢].

جدول رقم (١١)(*)

أنواع الثقافات السياسية

	النظام كموضوع عام	مواضيع المدخلات	مواضيع المخرجات	الذات كمشارك فاعل
رعوي	٠	٠	٠	٠
خاضع	١	٠	١	٠
مشارك	١	١	١	١

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Civic Culture, p.17.

على العموم فإن الولاءات في مثل هذا النوع من الثقافة هي ولاءات للجماعات الفرعية وليس للأمة. حيث ارتبطت نسبة كبيرة من السكان بروابط عاطفية مكثفة نحو الجماعات والمؤسسات التي تمثل مصالح محلية وإقليمية أو مصالح فرعية، وأخرى كالولاء للقبيلة أو للعائلة أو للعرق أو للغة أو للجماعات الدينية والطائفية، وغيرها[٨٣].

إن هذا النوع من الثقافة الرعوية الذي تم وصفه يمثل الثقافة الرعوية الخالصة التي تحدث في الأنظمة التقليدية، حيث يكون التخصّص السياسي طفيفاً[٨٤] ومن المحتمل أن تكون الرعوية في الأنظمة السياسية الرعوية الأكثر تمايزاً عاطفية وتقويمية أكثر من أن تكون إدراكية.

فقد يكون للفرد إدراك ضعيف بوجود نظام الحكم السياسي المركزي، ولكن هذه المشاعر قد تكون غير أكيدة أو سلبية، ولم يتشرب الفرد بأي معايير لتنظيم علاقاته مع نظام الحكم المركزي، "فالولاءات السياسية غالباً ما تكون ضعيفة جداً حيث ستبدو الحكومة غير شرعية في عين العديد من الأفراد"[٨٥].

ثانياً – الثقافة السياسية الخاضعة (The Subject Political Culture):

يحدث في ظل الثقافة السياسية الخاضعة حصول كثير من التوجهات نحو نظام سياسي متميز واتجاه مخرجاته، ولكن تصل التوجهات نحو مواضيع المدخلات، على وجه الخصوص، ونحو الذات كمشارك فعال إلى الصفر، كما يتبين في الجدول رقم (١١) أعلاه.

يدرك الفرد الخاضع للسلطة الحكومية المتميزة أو المتخصصة، وقد يكون فخوراً بها أو لا يرغبها. ويقوِّمها على أنها شرعية أو غير شرعية. ولكن إن هذه العلاقة نحو النظام على المستوى العام ونحو مخرجاته؛ أي كل ما يصدر عن الحكومة، هي علاقة استسلام أساساً، على الرغم من وجود نوع محدد من الأهلية الملائمة ضمن ثقافة الخضوع.

أيضاً هنا الحديث عن ثقافة خضوع خالصة التي من المتوقع أن توجد في ظل مجتمع لا يوجد فيه بناء مدخلات متخصص؛ أي عدم وجود مؤسسات ديمقراطية تنقل الطلبات والشكاوي الشعبية إلى الحكومة، أو أنها موجودة، ولكن غير فعالة.

من المتوقع أن يكون توجه الخضوع في الأنظمة السياسية التي قد طورت مؤسسات ديمقراطية توجهاً عاطفياً وتقويمياً أكثر منه معرفياً. فقد يدرك الفرد المؤسسات الديمقراطية، ولكن لا يمنحها الشرعية[٨٦]. فالحكومة ينظر إليها في ظل مثل هذه الثقافة على أنها عالم غامض ومفهوم فقط من قبل أصحاب المنزلة العالية وأصحاب التعليم العالي. وينصب التركيز الأساس على حمل الرعايا على طاعة القانون والولاء وعدم السؤال وعدم المشاركة[٨٧].

وغالباً ما يسود المجتمعات التي تعيش هذا النوع من الثقافة العنف السياسي بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان والعملية لإدارة النزاع. كما وتنتشر حالة عدم الثقة في هذه المجتمعات التي تقود إلى فوضى وعدم استقرار حكومي[٨٨].

ثالثاً – الثقافة السياسية المشاركة (The Participant Political Culture):

يدرك أعضاء المجتمع في ظل الثقافة السياسية المشاركة بشكل واضح وجود النظام السياسي والبنى والقادة والمقترحات السياسية المنخرطة في عمليات تسلم الطلبات الشعبية وصنع القرارات.

وقد يتوجه الأفراد برغبة أو بدون رغبة نحو النظام السياسي وعملية المدخلات والمخرجات. وكما يدرك أعضاء المجتمع، ضمن هذه الثقافة، حقوقهم وواجباتهم، ودورهم في التأثير على الحكومة. وقد تتراوح مشاعرهم وتقويمهم نحو هذا الدور بين القبول والرفض(٨٩).

ومن الخصائص الأخرى لثقافة المشاركة هو توجه عواطف المواطنين نحو الشعور بالولاء، في المقام الأول، للأمة وممثلتها الحكومة، وانخفاض مستوى العنف السياسي، وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع، وشيوع الثقة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية، والإقرار بشرعية نظام الحكم(٩٠).

لا يفترض هذا التصنيف الثلاثي للثقافات السياسية سيطرة ثقافة واحدة بشكل مطلق. فلا تمنع ثقافة الخضوع من انتشار التوجهات نحو البنى الأولية والوثيقة للمجتمع. وعلى المستوى نفسه، فلا تزيل ثقافة المشاركة وجود الثقافة الرعوية وثقافة الخضوع. فثقافة المشاركة هي طبقات إضافية قد تضاف وتندمج مع ثقافات الخضوع والرعوية.

هكذا، فإن مواطن حكومة مشاركة هو ليس فقط موجه نحو مشاركة فاعلة في السياسة، ولكن هو خاضع للقانون والسلطة وعضو في الجماعات الأولية المنتشرة بشكل كبير. إن إضافة توجهات المشاركة إلى التوجهات الخاضعة والرعوية لا يترك الأخيرة بدون تغيير. هكذا ستحتوي حتى ولو في حدود بسيطة، الأنظمة السياسية ذات الثقافات المساهمة بشكل مسيطر على الثقافتين الخاضعة والرعوية.

ويرجع عدم وجود ثقافة من نوع واحد بشكل خالص إلى قصور في التنشئة الاجتماعية السياسية، وإلى تفضيلات شخصية، وكذلك إلى حدود في الذكاء أو في فرص التعلم. مما سيؤدي إلى استمرار إنتاج خاضعين ورعويين، حتى في أفضل الديمقراطيات العريقة والمستقرة. وعلى المستوى نفسه سيستمر وجود الرعويين حتى في أفضل ثقافة خضوع(٩١).

ومن أجل أن نختم هذا المبحث لزم علينا أن نتناول الثقافات الخليط، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثالث.

المطلب الثالث – الثقافات الخليطة :

إن القول بعدم وجود ثقافة سياسية من نوع واحد مطلق، يدفع للحديث عن أنواع الثقافات المزيج أو الخليط وخصائصها، والتي سيتم تناولها على التعاقب.

أولاً – الثقافة الرعوية–الخاضعة (The Parochial-Subject Culture):

قد يرفض في ظل الثقافة الرعوية الخاضعة عدد كبير من السكان الادعاءات المحدودة والضيقة للسلطة القبلية والقروية والإقطاعية المنتشرة، وطوروا ولاء نحو نظام سياسي أكثر تعقيداً ذي بنى حكومية مركزية متخصصة ومتميزة(٩٢).

ثانياً – الثقافة الخاضعة – المساهمة (The Subject - Participant Culture):

قد اكتسب عدد كبير من السكان في ظل الثقافة الخاضعة المساهمة توجهات متميزة نحو المدخلات ومجموعة فاعلة من التوجهات نحو الذات، بينما استمرّ معظم الباقين من السكان موجهين نحو البناء الحكومي التسلطي، ولديهم مجموعة من التوجهات الذاتية السلبية نسبياً(٩٣).

تأثرت الأنماط الثقافية ذاتها بسبب عدم الاستقرار الهيكلي والجمود الثقافي، فلا تستطيع فئات من السكان الموجهين نحو المشاركة أن تصبح هيئة من

مواطنين مؤهلين وواثقين من أنفسهم ومجربين، وذلك لأن توجهات المشاركة قد انتشرت فقط بين جزء من السكان، وكذلك بسبب أن شرعيتهم قد جوبهت بثقافة الخضوع المستمرة، والتي تعلّق أثناء الانقطاعات التسلطية؛ أي عندما يظهر حكم تسلطي، لذلك فهم يميلون لأن يكونوا طموحين ديمقراطياً؛ أي أنهم يقبلون معايير الثقافة المشاركة، ولكن لم يبن شعورهم بالكفاءة على أساس الخبرة أو على أساس شعور واثق من الشرعية.

يميل، بالإضافة إلى ذلك، عدم الاستقرار البنيوي الذي يرافق بشكل مستمر الثقافة الخاضعة– المشاركة وعدم الفاعلية المتكررة للبنى الديمقراطية والنظام الحكومي إلى إنتاج ميولات مستغربة بين عناصر السكان الموجه ديمقراطياً. إن عدم الاستقرار هذا مع الجمود الثقافي قد يؤدي إلى ظهور أعراض متزامنة مؤلفة من عناصر مثالية– طموحة وغريبة من النظام السياسي، بضمنها الأحزاب وجماعات المصالح والصحافة.

إذا استطاعت الجماعات المحلية والرعوية، أثناء عملية انتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، البقاء فإنها قد تسهم في تطوير البنى الارتكازية الديمقراطية؛ لأنها يمكن أن تلعب دور شبكة التأثير التي تستطيع أن تربط الناس بوصفهم مواطنين مؤهلين بحكومتهم(٩٤).

ثالثاً – الثقافة الرعوية–المشاركة: أما النوع الثالث من أنواع الثقافات الخليط فهو الثقافة الرعوية – المشاركة (The Parochial -Participant Culture):

تواجه العديد من المجتمعات الحديثة مشكلة التنمية الثقافية، حيث إن الثقافة السياسية في معظم هذه الأقطار هي رعوية بشكل مسيطر.

ومن أجل تحقيق ثقافة مشاركة يتطلب الأمر تجسيد أو ترجمة معايير المشاركة في الواقع.

لذلك تكمن المشكلة في تطوير توجهات نحو المدخلات والمخرجات بشكل متوافق. فليس من الغريب في ظل الثقافة الرعوية– المشاركة أن تهدد معظم هذه الأنظمة السياسية بتجزئة أو انقسام رعوي. فلا تستطيع البيروقراطية الاعتماد على رعايا موالين، وفي المقابل ليس هناك بناء يظهر من مواطنين مؤهلين ومسؤولين(٩٥).

وبعد معرفة أنواع الثقافات يتطلب الأمر معرفة نوع الثقافة السياسية السائدة في العراق. وهذا ما ينقلنا إلى المبحث الثاني.

المبحث الثاني

أنواع الثقافات السياسية السائدة في العرق

نتطرق في هذا المبحث إلى أنواع الثقافات السياسية السائدة في العراق، وذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول – الثقافة السياسية الرعوية في العراق:

يمكن القول: إن الثقافة الرعوية تسيطر على بعض أفراد ومجاميع الشعب العراقي إذ لا يعرف هذا الصنف من الشعب شيئاً عن العناصر التي تسهم في عملية الطلبات الشعبية والقرارات الحكومية، ولا يدرك شيئاً عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي. أيضاً لا يكوّن هذا الصنف من الناس أيّ مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام، وكذلك حول البنى والقادة السياسيين، كما وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه وآرائه السياسية.

والأدوار السياسية والاقتصادية والدينية هي أدوار عامة، وتوجهات

الأفراد السياسية لهذه الأدوار هي ليست منفصلة عن توجهاتهم الدينية والاجتماعية[٩٦].

على العموم فإن الولاءات لمثل هذا الصنف من الناس هي ولاءات للجماعات الفرعية وليس للأمة. حيث ارتبطت بعض المجاميع من السكان بروابط عاطفية مكثفة نحو الجماعات والمؤسسات التي تمثل مصالح محلية وإقليمية أو مصالح فرعية، وأخرى كالولاء للقبيلة أو للعائلة أو للعرق أو للغة أو للجماعات الدينية والطائفية، وغيرها[٩٧].

ويكون لهذه المجاميع والأفراد العراقيين إدراك ضعيف بوجود نظام الحكم السياسي المركزي، ولكن هذه المشاعر قد تكون غير أكيدة أو سلبية، ولم يتشرب الفرد بأي معايير لتنظيم علاقاته مع نظام الحكم المركزي[٩٨] "فالولاءات السياسية غالباً ما تكون ضعيفة جداً حيث ستبدو الحكومة غير شرعية في عين العديد من الأفراد"[٩٩].

بعد أن عرفنا الثقافة السياسية الرعوية في العراق، بقي علينا أن نعرج على الثقافة السياسية المشاركة في العراق، وهذا ما يتناوله المطلب الثاني.

المطلب الثاني – الثقافة السياسية المشاركة في العراق:

يعي بعض الأفراد والجماعات من المجتمع العراقي الثقافة السياسية المشاركة من خلال إيمانهم بوجود النظام السياسي والبنى والقادة والمقترحات السياسية المنخرطة في عمليات تسلم الطلبات الشعبية وصنع القرارات. ويتوجه هؤلاء برغبة أو بدون رغبة نحو النظام السياسي وعملية المدخلات والمخرجات. وكما تدرك هذه النخبة حقوقها وواجباتها، ودورها في التأثير على الحكومة. وقد تتراوح مشاعر هذه النخبة وتقويمها نحو هذا الدور بين القبول والرفض[١٠٠].

وتتوجه عواطف هذه النخبة نحو الشعور بالولاء، في المقام الأول، للأمة وممثلتها الحكومة، وانخفاض مستوى لجوئها للعنف السياسي، وتمسكها بالإجراءات المدنية لإدارة النزاع، وشيوع الثقة السياسية بينها بنسبة عالية، وإقرارها بشرعية نظام الحكم(١٠١).

ومن أجل محاولة إكمال الصورة عن أنواع الثقافات السياسية السائدة في العراق، تطلب الأمر تناول الثقافة السياسية الخاضعة في العراق، وهذا ما يبحث فيه المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث.

المطلب الثالث – الثقافة السياسية الخاضعة في العراق:

أما الذي يحدث في ظل الثقافة السياسية الخاضعة، وهي الثقافة المسيطرة في العراق، فهو حصول كثير من التوجهات نحو نظام سياسي متميز واتجاه مخرجاته؛ أي ما يصدر عنه من قرارات حكومية، ولكن تصل التوجهات نحو مواضيع المدخلات؛ أي المتطلبات الشعبية للمواطنين على وجه الخصوص، ونحو الذات كمشارك فعال إلى الصفر.

وفي ظل هذه الثقافة يخضع الفرد للسلطة الحكومية المتميزة أو المتخصصة، وقد يكون فخوراً بها أو لا يرغبها. ويقوِّمها على أنها شرعية أو غير شرعية. ولكن هذه العلاقة نحو النظام على المستوى العام ونحو قراراته وكل ما يصدر عنه هي علاقة استسلام أساسا، على الرغم من وجود نوع محدد من الأهلية الملائمة ضمن ثقافة الخضوع.

وتوجه الخضوع في العراق كونه واحداً من الأنظمة السياسية التي تحاول أن تطوير بعض المؤسسات ديمقراطياً هو توجه عاطفي وتقويمي أكثر منه معرفي. فقد يدرك الفرد المؤسسات الديمقراطية ولكن لا يمنحها الشرعية(١٠٢). وينظر إلى الحكومة في العراق على أنها عالم غامض ومفهوم فقط من قبل أصحاب المنزلة

العالية وأصحاب التعليم العالي. وينصب التركيز الأساس في العراق على حمل الرعايا على طاعة القانون والولاء وعدم السؤال وعدم المشاركة(١٠٣).

كانت هناك مؤسسات في ظل النظام السياسي العراقي السابق؛ أي نظام حكم صدام حسين، يطلق عليها مؤسسات ديمقراطية كمؤسسة البرلمان العراقي. لكن كان الشعب مستبعداً في الحقيقة عن المشاركة، وما كان عليه إلا الخضوع لقرارات السلطة المركزية ذات القبضة الحديدية والبطش؛ مما خلق ثقافة خضوع واغتراب لدى المواطن.

كما قاد إلى هجرة الملايين من العراقيين خارج بلدهم، وتعرض الآلاف من المواطنين إلى السجن والتعذيب والإعدام. وفي الوقت الحاضر جرت انتخابات وانتخبت حكومة من قبل الشعب. ولكن الكثير من أفراد الشعب العراقي لا يثق في حكومته، وبعضهم الآخر يعتبرها غير شرعية. وهي حكراً على فئة معينة وغريبة عنه جاءت مع المحتل.

كما تعرض الآلاف من العراقيين، وفي ظل الاحتلال الأمريكي للعراق والحكومة العراقية التي جاءت أثناء فترة الاحتلال، إلى القتل والسجن والتعذيب وتدمير الممتلكات الخاصة والهجرة خارج البلد؛ أي هناك استمرار في إنتاج السلوك السياسي نفسه من قبل السلطات الحكومية، بالإضافة إلى استمرار إنتاج ثقافة الخضوع نفسها، وما ينتج عنها من نتائج سلبية على المجتمع العراقي.

ومن هذه النتائج السلبية لسيطرة هذا النوع من الثقافة في العراق شيوع ظاهرة العنف السياسي بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان والعملية لإدارة النزاع. وهكذا ساد العنف السياسي في عهد صدام حسين، واستمر بعد سقوط حكومة الأخير.

وبعد احتلال العراق لم يستثنِ العنف حتى الأطفال والشيوخ والنساء الآمنين

في بيوتهم، والموظفين في أعمالهم، والمتعبدين في مراكز العبادة، وزبائن الأسواق، والمرضى في المستشفيات.

كما وتنتشر حالة عدم الثقة في العراق، نتيجة سيطرة ثقافة الخضوع، التي تقود إلى فوضى وعدم استقرار حكومي[١٠٤]. وكما مرّ ذكره في هذه الدراسة في موضوع القيم فإن الثقافة العراقية تتميز بنسبة عالية من عدم الثقة الاجتماعية والثقة السياسية بالنتيجة. كما تفتقر الثقافة العراقية إلى تبني وجهات نظر الآخرين والاعتراف بالآخر.

زيادة على ذلك فإن هناك ضعفاً إن لم نقل غياباً كاملاً للتسامح الاجتماعي في الثقافة العراقية؛ أي أن الثقافة السياسية العراقية تفتقر إلى الشروط المعنوية للثقافة السياسية المساهمة التي هي شرط أساسي للديمقراطية.

كما اتضح لنا ونحن نتابع الشروط المادية للثقافة السياسية المساهمة والتي هي شرط أساسي ثانٍ لقيام الديمقراطية في أية دولة. إن الثقافة العراقية لا تتوافر فيها مثل هذه الشروط. إذ ظهر لنا أن النتيجة النهائية تتمثل بعدم ممارسة الفرد العراقي لخبرات المشاركة غير الرسمية، وهو ينتقل أثناء حياته من البيت إلى المدرسة ومكان العمل ومع جماعة النظراء.

ومن ثمّ أدى ذلك إلى تراكم خبرات عدم المشاركة مما قاد إلى ضعف في كفاءته السياسية بشكل عام. وغياب أو ضعف الكفاءة السياسية للمواطن يعني غياب الشرط الثاني والأساسي لثقافة المساهمة أو قيام الديمقراطية[١٠٥]. بعبارة أخرى إن غياب الشروط المادية للثقافة السياسية المساهمة في العراق أدى إلى سيادة أو سيطرة ثقافة الخضوع.

بعد أن عرفنا نوع الثقافة السياسية في العراق يبقى علينا معرفة أثرها على السلوك السياسي أو أثرها على إمكانية قيام أو إمكانية عدم قيام ديمقراطية في العراق، وهذا ما ينقلنا إلى المبحث الثالث والأخير.

المبحث الثالث

أثر الثقافة السياسية السائدة في العراق على السلوك السياسي

وبعد معرفة أنواع الثقافات السياسية في العراق وخصائصها نستطيع أن نجيب عن السؤال المذكور آنفاً، الذي يستفهم حول أثر الثقافة السياسية السائدة في العراق على السلوك السياسي وإمكانية إقامة ديمقراطية في العراق؟ قبل الولوج مباشرة في الإجابة على هذا السؤال، في المطلب الثاني، يتطلب الأمر أولاً معرفة العلاقة بين التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الأول.

المطلب الأول – العلاقة بين التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية:

هناك ارتباط في العلاقة بين الثقافة السياسية وبين التنشئة الاجتماعية السياسية. يمكن أن ينظر إلى الثقافة السياسية على المستوى الكلي؛ أي المجموع الكلي للقيم والاتجاهات والتوجهات (والممارسات والتجارب الاجتماعية) التي تؤثر على السياسة والسلوك السياسي. أما التنشئة الاجتماعية السياسية فيمكن أن ينظر إليها على المستوى الجزئي أو المستوى الفردي؛ أي اكتساب الفرد للثقافة السياسية المحيطة به[١٠٦].

لقد عرفنا من خلال ما تقدم في هذه الدراسة أنه لا توجد هناك ثقافة سياسية من نمط واحد بشكل مطلق، وقد أرجع أحد أسباب ذلك إلى التنشئة الاجتماعية السياسية. فالتنشئة الاجتماعية السياسية ترتبط بالثقافة من خلال دورها الرئيسي في نقل الثقافة السياسية والحفاظ عليها. كما تقوم أحياناً بتغيير جزء من الثقافة السياسية، وفي أحيان أخرى تقوم بخلق ثقافة جديدة.

تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية بنقل الثقافة السياسية، أكثر تحديداً فإنها تحافظ على الثقافة السياسية، طالما أنها تنقلها من الجيل السابق إلى الجيل الحالي(١٠٧). إذ تشير التنشئة الاجتماعية السياسية بمعناها الأوسع "إلى الطريقة التي ينقل من خلالها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى آخر"(١٠٨).

كما تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية، من جانب آخر، بتغيير الثقافة السياسة طالما أنها تقود المجتمع، أو جزءاً منه، إلى تجريب سياسة مختلفة عن الطريقة التي عايشوها وجربوها من قبل. وتحت تغير كبير جداً أو تحت مناسبات خاصة، كالهجرة إلى مجتمع سياسي جديد، فإن التنشئة الاجتماعية السياسية تقوم بخلق ثقافة سياسية جديدة نسبياً(١٠٩)..

يبدو أنه ليس هناك مجتمع تقوم فيه هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية فقط بالمحافظة أو فقط بالتغيير، أو فقط بخلق ثقافة جديدة بالمعنى الدقيق لهذه المصطلحات، فعادة يوجد في كل مجتمع هيئات تقوم في الوقت نفسه بحماية تقاليد معينة وتغيير جوانب أخرى من الثقافة السياسية، وخلق قيم جديدة ملائمة للظروف السياسية الجديدة(١١٠).

ويبدو أن هذا هو السبب وراء وجود ثقافات خليطة. مع ذلك يظهر أن هناك، بصفة عامة، تحيزاً محافظاً في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، وعادة ما تكون التغيرات تدريجية(١١١). فيقول المتخصصون في شؤون الثقافة إن الثقافة أو القيم والممارسات الاجتماعية بحاجة إلى – على الأقل – خمسين عاماً لكل تغيّر إذا ما بدأ التغيير.

وعلى صعيد العراق فإن السمة السائدة أو المسيطرة على وظيفة هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية لا تشذ عن مثيلاتها في مختلف المجتمعات السياسية. فهي تقوم بنقل الثقافة السياسية العراقية السائدة، أكثر تحديداً فإنها تحافظ على الثقافة السياسية، طالما أنها تنقلها من الجيل السابق إلى الجيل الحالي.

وبعد معرفة العلاقة بين الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية السياسية، تبقى الإجابة على سؤالنا؟ ألا وهو معرفة كيف تؤثر الثقافة السياسية في العراق على السلوك السياسي وعلى إمكانية أو عدم إمكانية إقامة ديمقراطية في العراق؟ وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثاني والأخير من هذا المبحث.

المطلب الثاني – أثر الثقافة السياسية السائدة في العراق على السلوك السياسي:

قبل الإجابة على هذا التساؤل يتطلب الأمر، من أجل المقارنة وتوضيح الفكرة، الوقوف على أثر الثقافة السياسية المسيطرة أو السائدة في بعض البلدان على السلوك السياسي فيها. يأتي تأثير الثقافة السياسية على السلوك السياسي من خلال قيام هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، كالأسرة وجماعة النظراء والنظام السياسي والمؤسسات الدينية والمدرسة ووسائل الإعلام والمنظمات الطوعية والعامل الخارجي كالدولة المحتلة مثلاً، بأحد وظائفها، كيف يحدث ذلك؟

إن قيام التنشئة الاجتماعية السياسية بنقل ثقافة الجيل القديم إلى الجيل الحالي، على سبيل المثال، بنوعها وخصائصها، هو الذي يؤثر على السلوك السياسي.. فتنشئة الفرد من قبل هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، التي تعيش في ظل بيئة تسيطر عليها ثقافة المساهمة، على سبيل المثال، إنما سيؤدي ذلك إلى تأثر هذه الهيئات بثقافة المساهمة، وهي تقوم بتنشئة الفرد مما ينعكس على سلوك الفرد السياسي بالشكل الذي ينتج معه بالضرورة سلوك سياسي ديمقراطي.

فقد ظهر، على سبيل المثال، من خلال إحدى الدراسات تأثير نمط الثقافة السياسية على السلوك السياسي للفرد، من خلال قياسها درجة الإدراك السياسي للفرد بالمقارنة بين بعض الدول، فوجدت أن نسبة ٧٪ من

الأمريكيين لا يشعرون بتأثير الحكومة عليهم أو تأثيرهم على الحكومة مقابل ٣٥٪ من المكسيكيين(١١٢).

أما في إيطاليا فقد ظهر بأن أكثر من ثلث الإيطاليين يشعرون بالاغتراب بشكل كامل أو هم رعويون، مقارنة بنسب أقل كثيراً في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا. ويبدو ذلك السلوك السياسي نتيجة لنمط الثقافة المسيطرة في كل من هذه الدول، الذي تستند إليه هيئات التنشئة، وهي تؤدي وظائفها.

وعلى صعيد التوجه العاطفي نحو الأمة وصفاتها وإنجازاتها، ظهر بأن ٤٦٪ من البريطانيين يشعرون بالفخر بأمتهم مقابل ٣٪ من الإيطاليين، ويرجع ذلك أيضاً إلى صفة الاغتراب الطاغية على نمط الثقافة الإيطالية مقارنة بالبريطانية.

وعلى صعيد تأثير المخرجات الحكومية، توقعات المعاملة الحكومية والبوليسية، على سبيل المثال، ظهر بأن غالبية كبيرة من الأمريكيين والبريطانيين يتوقعون مساواة في المعاملة من قبل الحكومة والشرطة (استماع موظفي الحكومة بانتباه واهتمام إلى المواطنين الذين لديهم مشكلة، وتوقع معاملة عادلة ومعتبرة من قبل الشرطة في حالة مواجهتهم لمشكلة بسيطة)، على النقيض من ذلك ما عليه الأمر في إيطاليا والمكسيك(١١٣).

يمكن القول مما تقدم في هذه الدراسة: إن ما يمكن أن ينطبق حول تأثير ثقافة المساهمة على هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي وظائفها، ومن ثمّ تأثيرها على السلوك السياسي، يمكن أن ينطبق كذلك عن أثر نمط آخر من الثقافة على السلوك السياسي.

فالفرد الذي ينشأ في ظل ثقافة الخضوع ،كما في العراق، سيدرك أنه جزء من النظام السياسي، ويدرك تأثيره المحتمل على حياته، وتكون نظرته إلى دوره الخاص في السياسة نظرة تابعة متأثرة بأفعال الحكومة، ولكنه لا يملك دوراً في تشكيلها. وقد يمتلك الفرد آراء حول العملية السياسية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وقد يطور إحساساً بالشرعية أو بالنفور من النظام والسلطة السياسية، إلا أنه سيبقى سلبياً في توجهاته إزاء المشاركة السياسية(١١٤).

ويشعر الفرد في ظل هذه الثقافة بالخضوع، وكما هو الحال في العراق، يضعف تأثير الحكومة عليه بشكل إيجابي، وبالاغتراب، وعدم الفخر بأمته، وظلم المعاملة من الشرطة والجيش وأجهزة الدولة. كما شاعت وتشيع ظاهرة الهجرة من العراق نتيجة سيطرة ثقافة الخضوع.

وعلى الرغم من النوايا والمحاولات الظاهرية لبعض هيئات التنشئة الاجتماعية في العراق، مثل النظام السياسي الحالي في العراق، ووسائل الاتصال الجماهيري التي يسيطر عليها، والعامل الخارجي المتمثل بالمحتل الأمريكي للعراق ووسائل إعلامه بتغير الثقافة السياسة العراقية إلى ثقافة مساهمة وتوجيه المجتمع، أو جزء منه إلى تجريب سياسة مختلفة عن الطريقة التي عايشوها وجربوها من قبل، إلا أن ما قامت به الحكومة والمحتل من ممارسات أدى إلى تعزيز واستمرار وتراكم الثقافة السائدة في العراق ألا وهي ثقافة الخضوع، والتي من أبرز سماتها في الوقت الحاضر شيوع ظاهرة العنف في العراق.

وعلى بالرغم من ادعاءات وصدق نوايا الحكومة العراقية الحالية، والولايات المتحدة الأمريكية كمؤثر خارجي وطارئ على الثقافة السياسية العراقية، بأن لديهما الرغبة في إقامة ثقافة ديمقراطية في العراق، إلا أن الذي حدث أن ترافق مع هذه الادعاءات القيام بممارسات عززت ما درجت عليه هيئات التنشئة الاجتماعية في العراق، وخصوصاً ما درج عليه النظام السياسي السابق، في مجال استخدام العنف المفرط في أجزاء واسعة من العراق.

صحيح كانت هناك مظاهر ديمقراطية فوقية من خلال تنظيم إجراء انتخابات، ولكن كان هناك العديد من المآخذ على أجراء هذه الانتخابات، ولعل أسوأ ما في الأمر هو استخدام العنف المفرط في أجزاء عديدة ومهمة من العراق، وعدم مشاركة قطاعات واسعة من الشعب العراقي في هذه الانتخابات في الوقت الذي جرت مشاركة في بعض أجزاء العراق.

وقد ترافقت مع الاحتلال الأمريكي[١١٥] مظاهر عديدة لثقافة الخضوع كوجود عنف واسع ومتبادل بين قوات الحكومة والمحتل من جهة، وبين قطاعات واسعة من الشعب العراقي من جهة أخرى. والأسوأ من ذلك سادت ثقافة العنف المتبادل بين قطاعات واسعة من الشعب العراقي لأسباب دينية وطائفية وعرقية. وسادت أجواء عدم الثقة والتسامح وعدم الاعتراف بالآخر.

فسادت على سبيل المثال لغة العنف اللفظية بالإضافة أصلاً إلى لغة العنف المادية كالانفجارات والقصف المدفعي والجوي، وظاهرة الأسلاك الشائكة، والأعمدة الخراسانية، والتفتيش، والاعتقالات، والتعذيب، وغياب القانون.

مما يمكن أن يخلص إليه أن النظام السياسي العراقي الحالي كهيئة تنشئة، والعامل الخارجي المتمثل بالمحتل كهيئة تنشئة أخرى، قد ساهما في تراكم واستمرار ثقافة الخضوع التي كانت سائدة في عهد حكم صدام حسين.

والجديد في ذلك أن ثقافة الخضوع ومظاهرها ونتائجها، وخصوصاً ظواهر العنف والاعتقالات التعسفية، وانتهاكات حقوق السجناء السياسيين، وتذمر المواطنين، واللامبالاة، والاغتراب، وهجرة السكان إلى خارج القطر، أصبحت ظاهرة للعيان، وفي كل أرجاء الوطن، خصوصاً أن الفضائيات تنقل أخبار ما يجري في العراق إلى كل أنحاء الوطن.

إذن يبدو أن نمط الثقافة السياسية السائدة في العراق[١١٦] بخصائصها هذه تحكم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية في العراق وهي تؤدي وظائفها، ومن ثمّ تحكم وتؤثر على سلوك الفرد السياسي في العراق. فالثقافة السياسية (السائدة) "تحدد بشكل أساس محتوى التنشئة الاجتماعية السياسية"[١١٧].

وفي هذا الصدد قيل:

> **"من هنا عندما تصف دولة ما بأنها تسلطية (فيكون) من المناسب (أن لا) نفسر هذا فقط بأهواء الحكام واستبدادهم الفردي، وإنما أيضاً بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وبالتركيب**

الاجتماعي لهذا المجتمع، وربما نجد أن النظام الديني في هذا المجتمع أيضاً مستبد، وأن الأسرة في هذا المجتمع أسرة مستبدة، وأن التكوين القبلي في هذا المجتمع تكوين مستبد، وأن النقابات في هذا المجتمع تسودها علاقات استبدادية؛ أي أن استبدادية النظام السياسي هي جزء من منظومة تسلطية موجودة في كل المجتمع، ومن ثم فإننا نخطئ كثيراً إذا تصورنا أن التغير الديمقراطي يتعلق فقط بالشكل السياسي للمجتمع، وإنما إذا كنا نتحدث فعلاً عن تطور ديمقراطي فلا بد أن يشمل الأسرة (والمراكز الدينية) والنقابة والجامعة ونظام التعليم، النظام السياسي هو محصلة وخلاصة لكل هذه الأمور"[١١٨].

وعلى صعيد آخر يظهر تأثير الثقافة على السلوك السياسي في الحالة التالية: عادة ما ينتج التشابه بين الثقافة السياسية السائدة وبين التنشئة الاجتماعية السياسية على نمط الثقافة السياسية السائدة نفسه استقراراً اجتماعياً وسياسياً.

على العكس من ذلك، فمن المحتمل أن يؤدي عدم التوافق بين الثقافة السياسية السائدة وبين النمط الذي تستند إليه هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية أو بعضها إلى عدم استقرار سياسي، ما لم يكن هناك اتفاق عريض من الشعب على الرغبة في تغير الثقافة المسيطرة[١١٩].

ففي العراق على سبيل المثال ومع موجة التغير التي شهدها العراق بعد الاحتلال الأمريكي رأينا هناك تضارباً وصراعاً بين هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية مما قاد إلى اضطراب اجتماعي وسياسي في البلد.

فالنظام السياسي العراقي الحالي وسلطة قوات الاحتلال وبعض التنظيمات والمؤسسات الدينية تشجع على المشاركة في العملية السياسية، ولكن من جهة أخرى تقوم هيئات ومؤسسات اجتماعية وحزبية ودينية بإبعاد التشجيع على مثل هذه المشاركة، لا بل أحياناً تهدد كل من يشارك بالقتل،

وتم أحياناً كثيرة قتل المتعاونين أو المشاركين مع أي نشاط يجري تحت ظروف الاحتلال.

مما تقدم في هذه الدراسة، يمكن القول بأن لنمط الثقافة السياسية السائدة أو المسيطرة الدور الأكبر في التأثير على السلوك السياسي للفرد من خلال تأثيرها الكبير جداً على معظم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي دورها. وعلى صعيد العراق ظهر بأن ثقافة الخضوع السائدة والمسيطرة أدت بحكم تأثيرها على هيئات التنشئة الاجتماعية السياسة إلى استمرار إنتاج ثقافة الخضوع.

ومما يخلص إليه أيضاً في هذه الدراسة أن للثقافة السياسية العراقية السائدة بشقيها المعنوي (القيم الاجتماعية) والمادي (الخبرات غير الرسمية) أثراً على قيام سلوك سياسي عراقي يتسم بالخضوع لجميع أنواع السلطات في المجتمع العراقي. كما لها أثر على ممارسة العنف ضد السلطات الحاكمة، وممارسة العنف كذلك بين بعض تكوينات الشعب العراقي.

الخاتمة

لقد اتضح لنا مما تقدم في هذه الدراسة سيطرة بعض القيم، كقيم عدم تبني وجهات نظر الآخرين، وعدم التسامح، وعدم الثقة بالناس، وشيوع غياب ممارسات وتجارب المشاركة في المجتمع العراقي. وأدى ذلك إلى شيوع وسيطرة ثقافة سياسية عراقية تتميز بالخضوع والعنف في آن واحد.

وساهمت سيطرة مثل هذه الثقافة في التأثير على هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية في العراق، كالأسرة وجماعة النظراء والنظام السياسي والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية، في أثناء أداء وظائفها في التنشئة، مما قاد إلى استمرار إنتاج نمط التنشئة على ثقافة الخضوع نفسها في المجتمع العراقي.

كما ظهر لنا مما تقدم في هذه الدراسة أن هناك ضعفاً وغياباً – أحياناً – في خبرات المشاركة على الصعيد الاجتماعي والسياسي. أي أن هناك ضعفاً أو غياباً في الشروط العملية للثقافة.

وقد ظهر ذلك من خلال ضعف أو عدم توافر فرص المشاركة، واختفاء لغة الحوار والنقاش والتشاور، والتأكيد على خضوع الفرد لصاحب السلطة في الأسرة والمدرسة ومكان العمل، والخضوع لكبير السن، والتركيز على الأسلوب السلطوي للأب، وصاحب العمل، والمدرس، والمسؤول في الحكومة الذي لا يسمح بالنقاش، وتلقي أدنى التعليمات من الأعلى بدون نقاش، وما عليه إلا تنفيذ الأوامر.

وفي الختام يمكن القول: إن النتيجة النهائية تظهر عدم توافر أو ضعف خبرات المشاركة غير الرسمية للفرد العراقي، وهو ينتقل أثناء حياته من البيت إلى المدرسة ومكان العمل ومع جماعة النظراء. ومن ثمّ أدى ذلك إلى تراكم خبرات عدم المشاركة؛ مما قاد إلى غياب أو ضعف في كفاءته السياسية بشكل عام.

وما يمكن أن نخلص إليه مما تقدم في هذه الدراسة هو سيطرة ممارسات سلطوية ساهمت في توافر الشروط المادية للثقافة السياسية الخاضعة، والتي تشكل أحد موانع قيام الديمقراطية في العراق. وأن السمة السائدة أو المسيطرة على وظيفة هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية لا تشذ عن مثيلاتها في مختلف المجتمعات السياسية، فهي تقوم بنقل الثقافة السياسية الخاضعة، أكثر تحديداً فإنها تحافظ على الثقافة السياسية الخاضعة، طالما أنها تنقلها من الجيل السابق إلى الجيل الحالي.

وبدل حصول انقطاع في ثقافة الخضوع، التي تعمقت أثناء حكم الرئيس العراقي صدام حسين، على أثر احتلال وحكم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق كدولة توصف بأنها ذات إرث ديمقراطي، تعززت وتعمقت وتراكمت ثقافة غياب المشاركة والخضوع والضرب والتعذيب والإهانة للفرد العراقي، بفعل وتأثير ممارسات الحكومة العراقية التي أعقبت سقوط حكم صدام حسين والاحتلال الأمريكي للعراق.

وما يمكن أن نخلص إليه من كل ما تقدم في هذه الدراسة، أن لنمط الثقافة السياسية السائدة أو المسيطرة في العراق الدور الأكبر في التأثير على السلوك السياسي للفرد من خلال تأثيرها الكبير جداً على معظم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي دورها.

وعلى صعيد العراق ظهر أن ثقافة الخضوع السائدة والمسيطرة أدت بحكم تأثيرها على هيئات التنشئة الاجتماعية السياسة إلى استمرار إنتاج ثقافة الخضوع.

ومما نخلص إليه في هذه الدراسة أن للثقافة السياسية العراقية السائدة بشقيها المعنوي (القيم الاجتماعية) والمادي (الخبرات غير الرسمية) أثراً على قيام سلوك سياسي عراقي يتسم بالخضوع لجميع أنواع السلطات في المجتمع العراقي، والعنف في آن واحد ضد هذه السلطات.

الهوامش

(١) تعرف التنشئة الاجتماعية السياسية على أنها العملية التي يكتسب الفرد من خلالها العواطف والمشاعر والمعارف والقيم والمعتقدات والمواقف والسلوك الاجتماعي، ذات الأبعاد والتأثير على السلوك السياسي. وهي فرع من التنشئة الاجتماعية. أطلق عليها التنشئة الاجتماعية السياسية؛ لأنها تنشئة اجتماعية ذات تأثير على السلوك السياسي. حول ذلك انظر:

د. صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**: أسسه وأبعاده، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص ٣٤٧.

(٢) Morris Rosenberg, **"Misanthropy & Political Ideology"**, American Sociological Review, Vol. 21, 1956, p. 694.

(٣) كما وتعرف القيم على أنها مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة، ويشترط أن تنال هذه الأحكام قبولاً من جماعة اجتماعية معينة حتى تتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية أو اتجاهاته واهتماماته. انظر حول ذلك:

د. ضياء زاهر، **القيم في العملية التربوية**، مصر، مؤسسة الخليج العربي، ١٩٨٤، ص ٢٤.

وكذلك تعني القيم "الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك"، أما القيم الاجتماعية فهي اهتمام وميل وحبّ الفرد أو عدمه للناس. "والقيم هي لبّ الثقافة، فالقيم هي أصول التنظيم، وأسس التنظيم، وأسس التنميط في الثقافة". "وإن تحديد قيم أي مجتمع هو المفتاح لفهم ثقافة هذا المجتمع ومعرفته". حول ذلك انظر:

د. فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**: مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، ط٢، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص

٥٢، ٧٥، ٣٤٠. وللتفاصيل حول موضوع القيم، انظر المصدر نفسه، ص ١٥-٩٠.

(٤) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **The Civic Culture:** Political Attitudes & Democracy in Five Nations, Princeton, Princeton University Press, 1963, p.281.

(٥) هاينز يولاو، **فن السلوك السياسي**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٦٣، ص ٤١-٤٢.

(٦) Sidney Verba, "Comparative Political Culture", in: Lucian W. Pye & Sidney Verba (eds.), **Political Culture & Political Development,** Princeton, Princeton University Press, pp. 521-522.

(٧) David C. McClelland, **The Achieving Society,** NewYork, D. Van Nostrand Company, Inc., 1961, p.197.

(٨) Ibid., pp. 197-200.

(٩) Ibid., pp. 197-200.

(١٠) Ibid, p.198.

(١١) Edward C. Banfield, **The Moral Basis of A backward Society**, United States, Free Press, 4th ed., 1963, p. 166.

(١٢) فيصل السالم، **أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية**: دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨١.، ص١١٤.

(١٣) David C. McClelland, **The Achieving Society**, p.200.

(١٤) حسين علوان الربيعي، **مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية**: النموذج الأفريقي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ٢١٦.

(١٥) رعد حافظ سالم، "**أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي**": دراسة ميدانية (استبانة) على عينة عراقية في المهجر، مؤلفة من حوالي مئتي فرد من الجالية العراقية المقيمة في عمان، الأردن، ٢٠٠٠. وقد أعلنت جريدة الزمان عن هذه الدراسة، العدد (٧١٨)، ٢٠٠٠/٠٨/٣٠، ص ١٩.

(١٦) ريجارد داوسن، كينث برويت، وكارن داوسن، ، **التنشئة السياسية:** دراسة تحليلية، ترجمة د. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، و د. محمد زاهي محمد بشير المغيربي، ط١، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٠، ص ٣٢.

(١٧) W. Ross Yates, **Democracy In The United States, Chicago, Rand McNally** & Company, 1967, P.7.

(١٨) رعد حافظ سالم، الملاحظة بالمشاركة، عايش كاتب هذه الدراسة معايشة ميدانية مواقف القوى السياسية من نتائج الانتخابات العراقية، ٢٠٠٦.

(١٩) لقد مرت في التاريخ العربي الإسلامي حوادث ودروس وتجارب في التسامح الاجتماعي يمكن أن تكون عبرة ودرساً لشعبنا العراقي، خصوصاً أن هذه الدروس كانت لقياديين في الإسلام. من هذه الحوادث يذكر أنه قد حمل أناس كثيرون السيف ضد الإسلام، ودعموا محاربة الرسول بطرق مختلفة، مثل أبي سفيان، وهند زوجة أبي سفيان، وخالد بن الوليد، لكن عندما ترك خالد بن الوليد الكفار وطلب الشهادة والالتحاق بالمسلمين، وافق الرسول ﷺ على توبته.

كذلك عندما دخل الرسول ﷺ بجيشه إلى مكة وهو في موضع قوة لا تستطيع قريش أن تقاومها، قال الرسول ﷺ من بين ما قاله: من دخل دار أبي سفيان فهو آمن (أو كما يقول آخرون إذا دخل أبو سفيان داره فهو آمن). وفي هذا القول دلالة على التسامح ومن موقع القوة حتى مع ألد أعداء الإسلام، أمثال أبي سفيان. كما أقر الرسول الكريم إسلام هند ووحشي قاتل عم الرسول ﷺ.

لقد شهدت موقفاً طريفاً (فيه حكمة) من خلال جلسة مع أصدقاء، قال أحدهم لصديقه ناصحاً إياه على سبيل المزاح: لماذا تعمل المنكرات، فرد عليه صديقه هل نسيت أعمالك الشريرة والمنافية للإسلام، فقال الأول: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ صدق الله العظيم. لذلك يجب علينا أن نستلهم ونستفيد من التاريخ، خصوصاً إذا تاب الشخص

أو تراجع عن عمل أو وظيفة أو عمل سياسي معين ويريد أن يسلك الطريق الصحيح.

أما الشخص المسيء ويستمر في إساءته يفترض أيضاً أن لا نلجأ إلى الطرق العنيفة والدموية والكراهية والحقد لأجل معاقبته، بل دعنا نكون قدوة له، ونحاول أن نصلحه بكل الوسائل السلمية. أما إذا رفض فهناك القانون نلجأ إليه ونربي الأجيال على احترامه من أجل ضمان أن لا نظلم سواء كنا في السلطة أو معارضين لها وسواء كنا ضعفاء أم أقوياء وسواء كنا أغنياء أو فقراء. إن المعاقبة الكيفية تحيل البلد إلى خراب، وكما يجري الآن في العراق.

لا بد أن نأتي بوسائل إنسانية جديدة من أجل تأسيس قواعد سليمة تحقق السلام والاستقرار للعراق والحصول على الشرعية داخلياً وخارجياً. فمن أجل عراق سعيد تسوده المحبة والأخطاء والسلام والرفاهية والعزة يجب علينا أن نقبل الإنسان في الأعمال المختلفة بغض النظر عن ولائه وننظر إليه على أساس أهليته وكفاءته وإخلاصه في العمل.

كما يمكن الاستنتاج مما تقدم أن علينا أن نسامح المخطئ إذا عاد إلى رشده واعترف بخطئه واستقام وصدق في نواياه، ونقبله وسطنا، ونعطيه حقوق الإنسان العادي، متخذين سلوك أجدادنا وقادتنا في التسامح قدوة لنا.

حول الآية الكريمة، راجع: القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٨٩. وحول تسامح الرسول مع أعداء الإسلام، راجع: الشيخ محمد الخضري بك، نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، تحقيق محي الدين الجراح، ط٢، بغداد، مطبعة منير، ١٩٨٣، ص ٢٤٧. نقلا عن:

رعد حافظ سالم، "**سياسة داخلية: ضرورة التسامح الاجتماعي والسياسي**"، جريدة الزمان، العدد (٥٦٣)، الخميس ٢٠٠٠/٠٣/٠٢.

(٢٠) رعد حافظ سالم، "**أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي**".

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. cit., pp. 289-290.

(٢٣) Ibid. pp.291-292.

(٢٤) Ibid. pp. 293-294.

(٢٥) bid. pp. 289-290.

(٢٦) نقلاً عن: د. مهى عبد اللطيف، "**معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث**"، العراق، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٤، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٨، ص١٩٣.

(٢٧) Walter A. Rosenbaum, **Political Culture**, London, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1975.op. cit., p.9.

لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات انظر، على سبيل المثال، الدراستين التاليتين:

A-Morris Rosenberg, **"Misanthropy & Political Ideology"**, pp. 690-695.
B- Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, pp.284-86.

ومن أجل قياس الثقة عند المبحوثين اعتمدت هاتان الدراستان، المشار إليهما أعلاه، على الأسئلة التالية:

١ – "قال بعض الناس: يمكن الوثوق بمعظم الناس. وقال آخرون: لا تستطيع أن يكون الشخص في أقصى حدود الحذر في التعامل مع الناس. كيف تشعر أنت حول ذلك؟

٢ – هل ستقول أن معظم الناس هم ميالون لمساعدة الآخرين أو ميالون أكثر للاهتمام بأنفسهم؟

٣ – هل سيستغلك الناس إن لم تكن حذراً؟

٤ – هل لا أحد سيهتم كثيراً بما يحدث لك، عندما تقع في مشكلة؟

٥ – هل الطبيعة الإنسانية هي بشكل أساسي متعاونة؟

إن كل سؤال يتعامل مع الاتجاهات العامة للمبحوث نحو بني جنسه ولا تشير أي فقرة بأي طريقة إلى النشاط السياسي".

(٢٨) briel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, pp. 284-285.

(٢٩) وهناك من يتساءل: هل بقيت نسبة الثقة نفسها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٦٣ حتى بعد أحداث ١١ أيلول؟ من خلال وجود كاتب هذه الدراسة

في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث أيلول، ٢٠٠١ وحتى مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عام ٢٠٠٤ فإن الناس اقتربوا من بعضهم أكثر بسبب المخاوف من أخطار خارجية.

في الوقت نفسه قلَّت ثقة الأمريكيين بصورة عامة بالأمريكيين من أصول إسلامية وعربية. مع ذلك فإن الإجراءات الأمنية المشددة في المطارات وغيرها من الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة، على سبيل المثال، شملت جميع الأمريكيين بمن فيهم ممن هم من أصول غير عربية وإسلامية. وهذا في حد ذاته مؤشر على عدم الثقة.

وصدر قانون مكافحة الإرهاب (Patriot Act) الذي يسمح للسلطات الأمريكية بالتنصت على المكالمات الهاتفية ومراجعة الحسابات المصرفية لكل من يشتبه به. وإن كان هذا القانون يستهدف بالدرجة الأساس المسلمين والعرب في أمريكا، لكن يشكل في حد ذاته مؤشراً آخر على عدم الثقة.

مع ذلك كانت هذه الدراسة التي استشهدنا بها في المتن من أجل توضيح فكرة أساسية ألا وهي وجود علاقة بين الثقة بالناس ونشاطهم السياسي أكثر من كونها قاعدة تنطبق على كل زمان في الولايات المتحدة الأمريكية. كما كان الهدف منها التأكيد على الافتراض التالي: كلما زادت الثقة في الناس كان الناس أكثر قدرة على التكتل والتأثير على الحكومة للاستجابة إلى حقوقهم.

(٣٠) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, pp.. 285-287

(٣١) Morris Rosenberg, **"Misanthropy & Political Ideology"**, p. 691.

(٣٢) **جلسات محاكمة الرئيس العراقي السابق**، ٢٠٠٥-٢٠٠٦. نقلت ذلك العديد من المحطات الفضائية، ومن بينها محطة الفرات العراقية.

(٣٣) Morris Rosenberg, **"Misanthropy & Political Ideology"**, p. 692-693.

(٣٤) Ibid.

(٣٥) رعد حافظ سالم، "**أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي**".

(٣٦) Morris Rosenberg, "**Misanthropy & Political Ideology**", p. 694.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) كذلك فإن أخذ الشخص بجريرة أحد أفراد عائلته هو تقليد مطبق من قبل السلطة حيث ترفض أن تعين أفراد العائلة الباقين أو حتى من العشيرة بسبب خطأ ارتكبه أحد أفرادها. ويبدو أن لهذا التقليد جذوراً اجتماعية وتاريخية. فهدر دم كل أفراد العائلة إذا قام أحد أفرادها بقتل شخص ما من عشيرة أخرى هو أحد الأمثلة على هذه الجذور الاجتماعية والتاريخية!

(٣٩) Frank A. Pinner, "Parental Overprotection & Political Distrust", The Annals, 361, September 1965, pp. 58-70. Cited by: Dean Jaros, **Socialization to Politics**, London, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1973, p.92.

(٤٠) Ibid, p.60. cited by: Dean Jaros, Ibid. p.92.

(٤١) Walter A. Rosenbaum, **Political Culture**, pp.97-98.

(٤٢) Ibid, p.46.

(٤٣) رعد حافظ سالم، **الملاحظة بالمشاركة**، لاحظ كاتب هذه الدراسة عن كثب عدم الثقة في العراق، وذلك بالاستناد إلى منهج الملاحظة بالمشاركة.

(٤٤) حول تعريف العادات الاجتماعية انظر: د. فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، ص ٤٨، ١٠٧، ٣٣٦.

(٤٥) المصدر السابق، ص٤٨.

(٤٦) ورد ذكر مصطلح العادات السياسية في بعض المصادر، منها:

Geoffrey K. Roberts, **The Dictionary of political Analysis**, London, Longman Group Limited, 1st ed., 1971. p.156.

(٤٧) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, p.341.

(٤٨) Ibid. P.346.

(٤٩) تشير الكفاءة أو الأهلية السياسية (Competence or Efficacy) إلى اعتقاد الشخص بإمكانية التأثير على التغير السياسي والاجتماعي، ويمكن أن تؤدي جهوده الفردية أو المشتركة مع الآخرين إلى الحصول على السلوك المرغوب فيه من قبل السلطات السياسية. وللكفاءة جذور في علم النفس الاجتماعي، ولها

صلة وثيقة بقوة الأنا (ego strength) والكفاءة الذاتية والثقة بالنفس والفعالية الشخصية، انظر:

Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", in: **International Encyclopedia of the Social Sciences**, David L. Sills (ed.), The United States of America, Crowell Collier & Macmillan, Inc., Vol. 12, p.225.

(٥٠) صنف سويتا المبحوثين الذين ذكروا بأنه كان لهم بعض التأثير على قرارات العائلة، وأنهم كانوا سيشعرون بحرية في الاحتجاج على قرار ما لم يكن يعجبهم، وأنهم بالفعل يتذكرون ذلك الاحتجاج، صنفوا على أنهم مشاركون في العائلة.

أما الذين ذكروا بأنه لم يكن لهم مثل هذا التأثير، وأنهم لم يشعروا بحرية الاحتجاج، وأنهم لا يتذكرون هذا الاحتجاج، فقد صنفوا على أنهم غير مشاركين. أما الصنف الثالث فهو النمط الخليط من المشاركة، الذي صنف على أساس أجوبتهم الإيجابية لبعض الفقرات كذكرهم أنه كان لهم بعض التأثير على قرارات العائلة، وكذلك على أساس بعض أجوبتهم السلبية لبعض الفقرات كذكرهم بأنهم لم يشعروا بحرية الاحتجاج. انظر:

Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Civic Culture., pp. 346- 347.

(٥١) Ibid, pp. 347.

(٥٢) bid. pp. 347- 348.

(٥٣) لقد استند مؤشر درجة قياس اهتمام العائلة في السياسة على الأسئلة التالية:

١ – ماذا تقول أنت عن درجة اهتمام والديك في السياسة؟

٢ – كم مرة قد شارك والداك في النشاطات السياسية (حضروا اجتماعات، انتخابات، تحدثوا إلى السياسيين وما شابه ذلك)؟ حول ذلك انظر:

Kenneth P. Langton, **Political Socialization**, London, Oxford University Press, Inc., 2nd ed.., 1972. p.144 - p.145.

(٥٤) إذا ما امتد تأثير العائلة بشكل كبير إلى درجة الكفاءة العالية، فيجب أن تكون نسبة كفاءة الطلاب العالية في العوائل الأكثر اهتماماً بالسياسة، وكما هو موجود في الجدول رقم (٣) أكبر من ١٢٪. هناك عدد كاف من هؤلاء

الطلاب في العينة(١٤١ طالب) لذلك نظرياً يمكن أن ترتفع النسبة إلى ١٠٠٪. انظر: Ibid.

(٥٥) أحمد ذيبان الربيعي، **السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية**، ط١، عمان، (بلا ناشر)، ١٩٩٢، ص٢٠٣- ٢٠٥.

(٥٦) د. ضياء زاهر، **القيم في العملية التربوية**، ص٣٩-٤٠.

(٥٧) فيصل السالم، **أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية**، ص١١١، ١٤٤.

(٥٨) رعد حافظ سالم، "**أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي**". كما استند الباحث على **معايشته للواقع** الأسري في العراق وتعرف معاناة الشباب مع أسرهم عن كثب.

(٥٩) الأسئلة الثلاثة كانت:

١ - "إذا شعرت بأنك قد عوملت معاملة غير عادلة بطريقة ما أو تتفق مع شيء مما قاله المدرس، فهل شعرت بحرية التحدث إلى المدرس حول ذلك، أو شعرت أنه من غير السهل تقريباً، أو أكان من الأفضل عدم التحدث إلى المدرّس حول ذلك؟

٢ - أكان الاحتجاج سيجلب أي نتيجة؟

٣ - هل تتذكر في أي وقت فعلت هذا الاحتجاج؟"

صنف أولئك المبحوثون الذين قالوا إنهم شعروا بحرية الاحتجاج وأن الاحتجاج قد جلب نتيجة، وأنهم يتذكرون أنهم فعلوا ذلك الاحتجاج، كمشاركين. أما الذين أجابوا بالنفي على الأسئلة الثلاثة فقد صنفوا على أنهم غير مشاركين. أما بقية المشاركين فهم في الصنف الخليط. وأخيراً حذف أولئك الذين لم يستطيعوا التذكر من الجدول. انظر:

Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, pp. 352-353.

(٦٠) Ibid., p.353.

(٦١) Kenneth P. Langton, **Political Socialization**, pp.146-147.

(٦٢) د. نادية حسن سالم، "**التنشئة السياسية للطفل العربي**: دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥١)، أيار (مايو)، ١٩٨٣، ص٦٤-٦٦.

(٦٣) د. عبد الله ساعف، "المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي"، في مجموعة باحثين، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١، ص٢٤٧.

(٦٤) رعد حافظ سالم، أثر **القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي.**

(٦٥) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Civic Culture, p. 365.

(٦٦) رعد حافظ سالم، **أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي.**

(٦٧) سئل المبحوثون عن كم مرة ناقشوا السياسة مع أفضل أصدقائهم في المدرسة. كانت أصناف الأجوبة كالآتي: " غالباً، أحياناً، أو أبداً لم". اعتبر الطلاب المبحوثون الذين أجابوا بأنهم غالباً ناقشوا السياسة كأعضاء جماعة نظراء مؤهلة جدا، أما أولئك الطلاب الذين أجابوا بأنهم أبداً لم يناقشوا السياسة مع أصدقائهم كأعضاء في جماعة نظراء الأضعف كفاءة سياسياً. حول ذلك، انظر:

Kenneth P. Langton, **Political Socialization**, pp. 144-145.

(٦٨) Ibid. p.145.

(٦٩) رعد حافظ سالم، أثر **القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي.**

(٧٠) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, pp. 366-367.

(٧١) Ibid, pp. 366-368.

(٧٢) الجدير بالذكر أن هناك بعض التحفظات على هذه النتائج حول العلاقة بين تجارب المشاركة غير الرسمية والاتجاهات السياسية، إذ تظهر هذه العلاقة أحياناً قوية بين بعض المجاميع مقارنة بمجاميع أخرى، ويبين بعض الأفراد أهلية سياسية على الرغم من عدم حصولهم على تجارب مشاركة غير رسمية بينما يوجد ناس آخرون غير مؤهلين سياسياً على الرغم من حصولهم على تجارب مشاركة غير رسمية.

ولكن يبدو أن مثل هذا النقص في العلاقة القوية والواضحة يعود إلى الفجوة الزمنية بين القدرة في المشاركة ضمن العائلة والمشاركة السياسية، وكذلك فإن هيكل السلطة يختلف في الطبيعة، وأخيراً يتفاعل كل نظام سياسي بشكل مختلف مع التوقعات التي يجلبها الفرد من تجاربه غير الرسمية. أي كأن لا يوفر النظام السياسي الحاكم فرصة للمشاركة السياسية للأفراد المؤهلين سياسياً بحكم حصولهم على خبرات مشاركة غير رسمية. حول ذلك، راجع:

Ibid., P.369.

(٧٣) للمزيد من التفاصيل حول تعريف الثقافة، انظر:

أ - **معجم العلوم الاجتماعية**، د. إبراهيم مدكور (محرر)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٩٩-٢٠٠، ٢٣٢-٢٣٤.

ب - عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه(منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٣٧-٤٣.

(٧٤) يبدو أن تسمية الثقافة السياسية وردت لأول مرة في الدراسه التالية:

Gabriel A. Almond, "Comparative Political Systems", Journal of Politics, Vol. XVIII, August, 1956, pp.391-409. Cited by:
Richard H. Soloman, **Mao's Revolution & The Chinese Political Culture**, Berkeley, University of California Press, 1971, p.2.

(٧٥) Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, **People & Politics**: An Introduction to Political Science, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1977, p. 100.

(٧٦) Ibid., p. 15.

(٧٧) د. صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، ص ٣٣٣.

(٧٨) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, p.15. Also See: Walter A. Rosenbaum, **Political Culture**, pp.6-7.

(٧٩) د. صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، ص٣٣٣.

(٨٠) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, pp.16-17.

(٨١) Ibid., p.17.

(٨٢) Ibid., pp.17-18.

(٨٣) Walter A. Rosenbaum, **Political Culture**, p.43.

(٨٤) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, pp.18-19.

(٨٥) Ibid., p.19.

(٨٦) Ibid., P.19.

(٨٧) Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, **People & Politics**, p.101.

(٨٨) Walter A. Rosenbaum, **Political Culture**, pp.44-46

(٨٩) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, p.19.

(٩٠) Walter A. Rosenbaum, **Political Culture**., p.25.

(٩١) Ibid, p.19-20.

(٩٢) Ibid., p. 23.

(٩٣) Ibid., p. 25.

(٩٤) Ibid., P.25-26.

(٩٥) Ibid., p.26.

(٩٦) Ibid., pp.17-18.

(٩٧) Walter A. Rosenbaum, **Political Culture**, p.43.

(٩٨) Ibid., p.19.

(٩٩) Ibid, p.43.

(١٠٠) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, p.19.

(١٠١) Walter A. Rosenbaum, **Political Culture**, p.25.

(١٠٢) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, p.19.

(١٠٣) Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, **People & Politics**, p.101.

(١٠٤) Walter A. Rosenbaum, **Political Culture**, pp.44-46

(١٠٥) الجدير بالذكر أن هناك بعض التحفظات على هذه النتائج حول العلاقة بين تجارب المشاركة غير الرسمية والاتجاهات السياسية، إذ تظهر هذه العلاقة أحياناً قوية بين بعض المجاميع مقارنة بمجاميع أخرى، ويبين بعض الأفراد

أهلية سياسية على الرغم من عدم حصولهم على تجارب مشاركة غير رسمية بينما يوجد ناس آخرون غير مؤهلين سياسياً على الرغم من حصولهم على تجارب مشاركة غير رسمية.

ولكن يبدو أن مثل هذا النقص في العلاقة القوية والواضحة يعود إلى الفجوة الزمنية بين القدرة في المشاركة ضمن العائلة والمشاركة السياسية، وكذلك فإن هيكل السلطة يختلف في الطبيعة، وأخيراً يتفاعل كل نظام سياسي بشكل مختلف مع التوقعات التي يجلبها الفرد من تجاربه غير الرسمية.

أي كأن لا يوفر النظام السياسي الحاكم فرصة للمشاركة السياسية للأفراد المؤهلين سياسياً بحكم حصولهم على خبرات مشاركة غير رسمية. حول ذلك انظر:

Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, p.369.

(١٠٦) Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, **People & Politics**, p.102

(١٠٧) Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, **Political Socialization**, Boston, Little Brown & Company, 4th ed., 1969, p.27.

(١٠٨) Kenneth P. Langton, **Political Socialization**, p.4.

(١٠٩) Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, **Political Socialization**., pp. 27, 36.

(١١٠) Ibid., p.28.

(١١١) ريجارد داوسن، كينث برويت، وكارن داوسن، **التنشئة السياسية**، ص٢٦١.

(١١٢) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, **Civic Culture**, p.99.

(١١٣) Ibid., p.99.

(١١٤) محمد علي محمد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، الجزء الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص١٣٥.

(١١٥) لقد أدى الاحتلال الأمريكي إلى تعزيز ثقافة العنف في العراق بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العراقي الحديث؛ فقد أدى هذا الاحتلال إلى تعقيدات كثيرة في موضوع العنف في العراق، إذ أصبح العراق ساحة للصراعات الداخلية، وتصفية حسابات لدول مجاورة للعراق، وتصفية حسابات دول عديدة وتنظيمات مختلفة

مع الولايات المتحدة الأمريكية على أرض العراق، مما عزز من ثقافة الخضوع، وأبرز سماتها العنف السياسي وعدم الثقة وهجرة السكان....

(١١٦) الثقافة السائدة أو المسيطرة هي" الثقافة السياسية الشاملة أو السائدة بصورة عامة في مجتمع شامل". حول ذلك، انظر: د. صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، ص ٣٣٤.

(١١٧) Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, **People & Politics**, p.102.

(١١٨) علي الدين هلال،" نحو معايير محددة الاتجاه"، في: د سعد الدين إبراهيم، **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، ط١، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩، ص٣٣٧-٣٣٨.

(١١٩) Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, **People & Politics**, p.102. Also see: Lucian W. Pye, "Political Culture", in: **International Encyclopedia of Social Sciences,** Vol. 12, op. cit., p.219.

المصادر

أولاً – المصادر باللغة العربية:

أ – الكتب:

- أحمد ذيبان الربيعي، **السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية**، ط١، (بلا ناشر)، عمان، ١٩٩٢.
- ريتشارد داوسن، كينث برويت، وكارن داوسن، **التنشئة السياسية**: دراسة تحليلية، ترجمة د. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، و د. محمد زاهي محمد بشير المغيربي، ط١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٠.
- د.سعد الدين إبراهيم، **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، ط١، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩.
- د. صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**: أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١.
- د. ضياء زاهر، **القيم في العملية التربوية**، مصر، مؤسسة الخليج العربي، ١٩٨٤.
- د. فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**: مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، ط٢، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ، بيروت، ١٩٨٠.
- فيصل السالم، **أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية**: دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨١.
- مجموعة باحثين، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.
- د. محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي**، الجزء الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

- هاينز يؤلاو، **فن السلوك السياسي**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعين، (اسم الناشر مفقود)، بيروت، ١٩٦٣.

ب- القواميس:

- د. إبراهيم مدكور (محرر)، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

ج- الرسائل الجامعية:

- حسين علوان الربيعي، **مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية**: النموذج الأفريقي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق، ١٩٩٦.
- عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٠.

د - البحوث والمقالات:

- رعد حافظ سالم، "**سياسة داخلية: ضرورة التسامح الاجتماعي والسياسي**"، جريدة الزمان، العدد (٥٦٣)، لندن، الخميس ٢٠٠٠/٠٣/٠٢.
- د. مهى عبد اللطيف، "**معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث**"، **مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٤، مركز الدراسات الدولية، العراق، ١٩٩٨.**
- نادية حسن سالم، "**التنشئة السياسية للطفل العربي**": دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥١)، بيروت، أيار، ١٩٨٣.

هـ - الدراسات الميدانية:

- رعد حافظ سالم، "**منهج الملاحظة بالمشاركة**"، حصل الباحث على هذه المعلومات من خلال العيش (الملاحظة بالمشاركة) في العراق معظم سنوات

حياته، والعيش مع الجالية العراقية من اللاجئين والمقيمين في دول عديدة أثناء حكم صدام حسين، بالإضافة إلى العيش مع لاجئين أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق في عمان تخللت الأعوام ١٩٩١– ٢٠٠٥.

كما عايش الباحث عن كثب الانتخابات العراقية التي جرت بعد عام ٢٠٠٣ وآخرها في تشرين الثاني ٢٠٠٥.

- _____، "**استبانة لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي**"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من الجالية العراقية المقيمة في عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

ثانياً – المصادر باللغة الأجنبية:

A - Books:

- David McClelland, ***The Achieving Society***, New York, D. Van Nostrand Company, Inc., 1961.
- Dean Jaros, ***Socialization to Politics***, London, Thomas Nelson & Sons, Ltd., 1973.
- Edward C. Banfield, ***The Moral Basis of a Backward Society***, United States, Free Press, 4th ed., 1963.
- Gabriel A. Almond & Sidney Verba, ***The Civic Culture***: Political Attitudes & Democracy in Five Nations, Princeton, Princeton University Press, 1963.
- Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, ***People & Politics***: An Introduction to Political Science, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1977.
- Kenneth P. Langton, ***Political Socialization,*** London, Oxford University Press, Inc., 2nd ed., 1972.
- Lucian W. Pye & Sidney Verba (ed.), ***Political Culture & Political Development***, Princeton, Princeton University Press, 1965.
- Richard E. Dawson & Kenneth Prwitt, ***Political Socialization***, Boston, Little Brown & Company, 4th ed., 1969.
- Richard H. Soloman, ***Mao's Revolution & the Chinese Political Culture,*** California, The Center for Chinese Studies: University of Michigan, 1971.

- Walter A. Rosenbaum, ***Political Culture***, London, Thomas Nelson & Sons, Ltd, 1975.
- W. Ross Yates, ***Democracy in United States***, Chicago, Rand McNally & Company, 1967.

B- Encyclopedia

- Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", in: ***International Encyclopedia of Social Sciences***, David L. Sills (ed.), The United States of America, Crowell & Macmillan, Inc., Vol.12, 1968.
- Lucian W. Pye, "Political Culture", in: ***International Encyclopedia of Social Sciences***, David L. Sills (ed.), The United States of America, Crowell & Macmillan, Inc., Vol.12, 1968.

C- Dictionaries

- Geoffrey K. Roberts, ***A Dictionary of Political Analysis,*** London, Longman Group Limited, 1st ed., 1971.

D- Reviews

- Morris Rosenberg, "***Misanthropy & Political Ideology***", American Sociological Review, 21, 1956.

Can Democracy be Established in Iraq? Comparative and Analytical Study in Political Sociology

ABSTRACT

This study finds that Democracy cannot be established in Iraq now or in the near future. The researcher attributes this to the absence of some social values in Iraq such as consideration, tolerance and social trust. The study also maintains that there is an absence of some social practices and experiences in Iraq, such as participation in family, school, place of work, and with peers. As a result, there is an absence of a participatory political culture in Iraq. Hence Democracy in Iraq can not be achieved as a grant from any one. What happened after the Iraqi general election in November, 2005, provides evidence for our hypothesis. It is particularly noteworthy that the formation of a government was delayed for about five months. Moreover the political parties have agreed to form the government according to a deal and not according to the outcome of elections.

Author:

Raad Hafeth Salim

– Master of Political Science, Baghdad University, 1999.

– Private Researcher in Political Science.

Publications :

Books:

1 – Socialization & Its Effect on Political Behaviour, Amman, Dar Wael for Publishing, 2000.

2 – The Crisis of America's Globalization for Democracy, Freedom, Human Rights, Peace & Stability, Amman, Dar Al-Jinan for Printing & Publishing, 2005.

MONOGRAPH 254

Can Democracy be Established in Iraq? Comparative and Analytical Study in Political Sociology

Mr. Raad Hafez Salim
Researcher in Political Science
Republic of Iraq

محتوى الحولية الرابعة والعشرين:

٢٠٢ -	شعر أيمن بن خريم الأسدي. (جمع وتحقيق)	د. عبدالله القتم
٢٠٣ -	أثر التدريب في سلوك الموظفين كما يراه رؤساء العمل «دراسة ميدانية مقارنة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة بدولة الكويت»	د. فهد يوسف الفضالة
٢٠٤ -	التحول الوبائي في دولة الإمارات العربية المتحدة «دراسة في الجغرافيا الطبية»	أ. د. محمد مدحت جابر عبدالجليل
٢٠٥ -	عولمة الأنشطة الإعلامية قضايا وآراء. (بحث مستكتب)	أ. د. حمدي حسن أبو العينين
٢٠٦ -	(السرديات) مقدمة نظرية.	د. مرسل فالح العجمي
٢٠٧ -	تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب مرحلة التعليم الجامعي بدولة الكويت «دراسة وبائية»	د. فريح عويد العنزي، ود. الحسين محمد عبدالمنعم
٢٠٨ -	في محذرات العقل العمراني الخلدوني. (بحث باللغة الإنجليزية)	د. محمود بن حبيب النوادي
٢٠٩ -	«الياذة» هوميروس الملحمة الأنموذج أو ينبوع الإلهام الشعري منذ القدم وإلى اليوم. (بحث مستكتب)	أ. د. أحمد عتمان
٢١٠ -	العلاقة بين الأمان العاطفي والاستقلال عن المجال الإدراكي لدى أطفال الروضة الكويتيين في ضوء إدراك الأمهات والمعلمات.	د. معصومة أحمد إبراهيم
٢١١ -	(ذات القوافي) قصيدة في ثلاثين قافية بمدح سيد الوجود محمد ﷺ لعلي بن محمد بن عبدالعزيز المعروف بـ (ابن الدريهم). (تحقيق)	د. محمد حسان الطيان
٢١٢ -	المرأة في البلاط الأموي في الأندلس (١٣٨هـ/ ٧٥٥م - ٤٢٢هـ/١٠٣٠م) دراسة في سيرتها ودورها السياسي والاجتماعي والثقافي.	د. يوسف بن أحمد حوالة
٢١٣ -	الأشياء وتشكلاتها في الرواية العربية.	د. مصطفى إبراهيم الضبع
٢١٤ -	اتجاهات الشباب والمراهقين نحو العمل الفني الصناعي في المجتمع القطري.	د. كلثم علي الغانم.
٢١٥ -	التاريخ السياسي لإمارة بني مسافر في أذربيجان والران وبعض مظاهر الحضارة (٣٣٠-٤٢٠هـ/ ٩٤١-١٠٢٩م).	د. سليمان عبد العبدالله الخرابشة
٢١٦ -	(موت النص) جدلية التحقيق والتخييل في النص الشعري في ضوء النقد الأدبي القديم، والشعراء النقدة.	د. محمد أبو الفضل بدران

محتوى الحولية الخامسة والعشرين:

٢١٧- سلوك تدخين السجائر لدى طلبة جامعة الكويت: دراسة في شخصية المدخنين — د. بدر محمد الأنصاري

٢١٨- مصادر المياه و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية — د. عبيد سرور العتيبي

٢١٩- قراءة نقدية في شعرية القصيدة الجديدة في الكويت ملامح من المستويات الأسلوبية والتعبيرية و الدلالية و المعنوية — د. محمود جابر عباس(رحمه الله)

٢٢٠ - بناء القصيدة العربية في العصر المملوكي: البنية الإحالية — د. يوسف إسماعيل

٢٢١ - موقف ابن الشجري من شعر المتنبي — د. ليلى خلف السبعان

٢٢٢ - ديانة شهداء نجران قراءة جديدة للمصادر الأولية — د. عائشة سعيد أبو الجدايل

٢٢٣ - دور بني العباس في إدارة البلدان، وإمارة الحج في العصر العباسي الأول (١٣٢هـ/٧٥٠م - ٢٣٢هـ/٨٤٦م). — د. فيصل عبد الله بني حمد

٢٢٤ - تجاوز ضفاف المألوف: دراسة في شعر الأعشى الكبير — د. نسيمة راشد الغيث

٢٢٥ - أصول النحو عند البغدادي: دراسة في شواهد الخزانة — د. فاطمة راشد الراجحي

٢٢٦ - وثائق الوقف الكويتية وأهميتها التاريخية (١٢٦٣ - ١٣٨٢ هـ / ١٨٤٧ - ١٩٦٣ م) — د. فيصل عبد الله الكندري

٢٢٧ - من ظواهر الأشباه بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر "الترادف" — د. عبد الرحمان بودرع

٢٢٨ - ظاهرة السفر للسياحة خارج الكويت أسبابها والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تحليلية تطبيقية في جغرافية السياحة — د. غانم سلطان أمان

٢٢٩ - التوظيف الفني للنجوم والكواكب في شعر أبي العلاء — د. جاسم سليمان حمد الفهيد

٢٣٠ - النظرية القصدية في المعنى عند جرايس — د. صلاح إسماعيل

٢٣١ - العلاقات المصرية الحيتية في عصر الدولة الحديثة (١٥٥٠-١٠٦٩ ق.م) بحث مرجعي — د. فايزة محمود صقر

محتوى الحولية السادسة والعشرين:

٢٣٢ - فنولوجيا الجزيئات مقاربة جديدة لبعض الظواهر في صوتيات العربية	د. يحيى علي أحمد
٢٣٣ - التصحيف والتحريف: دراسة في التغير الدلالي	د. فاطمة إبراهيم آل خليفة
٢٣٤ - آفاق جديدة للعلوم الإنسانية: علم النفس والإيثولوجيا	د. فايز نايف القنطار
٢٣٥ - صور الخوف في اعتذاريات النابغة الذبياني	د. سلامة عبد الله السويدي
٢٣٦ - توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)	د. خالد أحمد الشلال
٢٣٧ - مختصر النحو لابن سعدان الكوفي (١٦١ هـ/ ٢٣١ هـ)	(دراسة وتحقيق) د. حسين أحمد بو عباس
٢٣٨ - تحديد الاحتياجات التدريبية ودورها في تخطيط المسار الوظيفي والتدريبي في المؤسسات الحكومية بدولة الكويت (دراسة ميدانية على مؤسسات العمل الحكومي بدولة الكويت)	د. فهد يوسف الفضالة
٢٣٩ - الدهر في الشعر الأندلسي (من المحتوى العقدي إلى البنية الشعرية) دراسة في تحول المعنى	د. لؤي علي خليل
٢٤٠ - الغناء والقيان والمغنون في شعر ابن الرومي	د. نسيمة راشد الغيث
٢٤١ - تطور الكثافة السكانية بمدينة الكويت الكبرى في الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٠ م)	د. نايف بشير منيف الدوسري
٢٤٢ - الاتجاهات البحثية العالمية في تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على التمثيل البشري للمعلومات	د. هشام محمود مصباح
٢٤٣ - كتب التاريخ المحلي والرحالة مصدر لدراسة عمارة الأسبلة الحجازية في مكة المكرمة والمدينة المنورة	أ.د. محمد حمزة إسماعيل الحداد
٢٤٤ - لغات العرب في خزانة الأدب للبغدادي	د. ليلى خلف السبعان
٢٤٥ - النزعة القصصية في الأدب العربي حتى القرن الرابع الهجري (دراسة في النشأة والتطور والموقف النقدي من القص)	د. محمد خير شيخ موسى
٢٤٦ - أسس الاختيار، ومنهجه، وهدفه في (مختارات البارودي)	د. حامد كساب عيّاط
٢٤٧ - ابن الخطيب الأندلسي من الانقلاب إلى الاغتيال (٧٦٠ - ٧٧٦ هـ) (١٣٥٩ - ١٣٧٤ م)	د. رابح عبد الله المغراوي

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسائل ذات الصلة بدولة الكويت:

١٠	الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	فهد ثاقب الثاقب
٣٥	اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	عبد الفتاح القرشي
٥٧	التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)	نورة الفلاح
٦٣	نجاح الشيخ احمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت	ميمونة خليفة العنبي الصباح
٦٧	النفط والنمو الحضري بدولة الكويت - دراسة حضرية	أمل يوسف العنبي الصباح
٧٢	خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	عبد الحميد أحمد كليو
٧٧	الاتجاه نحو الدين وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينه من الطلبة الجامعيين في الكويت	نزار مهدي الطائي
٨٢	مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية و البريطانية (١٨٩٩ -١٩١٣ م)	ميمونة خليفة العنبي الصباح
٩٤	الاغتراب في الشعر الكويتي	سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن
٩٦	سياسات الاتصال في دولة الكويت	نبيل عارف الجردي - علي الدشتي(باحث اعلامي) (البحث باللغة الإنجليزية)
٩٨	موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير (دراسة ميدانية)	محمد معوض إبراهيم وياسين طه الياسين
١٠٠	شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	نسيمة راشد الغيث
١٠٤	اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	فهد عبد الرحمن الناصر
١٠٥	انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠ (دراسة في الجغرافية السياسية)	جاسم محمد كرم
١٠٨	الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي	بشير صالح الرشيدي
١١٦	المهارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الإبداعية و بعض المتغيرات الديموجرافية لدى طالبات الجامعة	عبد اللطيف محمد خليفة
١١٨	قياس الحرج الموقفي: لدى طلاب الرحلة الجامعية من الجنسين وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية في المجتمع الكويتي	بدر محمد الأنصاري
١٢١	اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة	نضال حميد الموسوي

تابع حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسائل ذات الصلة بدولة الكويت:

١٢٥- تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي	خالد أحمد مجرن الشلال
١٢٧- الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية	عدنان عبد الكريم الشطي
١٣٠- الآثار الاقتصادية للغزو العراقي (دراسة مسحية تحليلية)	غانم سلطان أمان و فتحي عبد الله فياض
١٣٢- عدم الاستقرار الأسري (دراسة ميدانية مقارنة بين الزوجات المتفرغات (ربات البيوت) والعاملات في المجتمع الكويتي	هادي مختار رضا
١٣٧- الطفل، المدرسة، التلفزيون: دراسة تحليلية لمحتوى برامج الأطفال في تلفزيون دولة الكويت ودورها في دعم القيم المراد غرسها في طفل المدرسة	محمد محمود العبد الغفور
١٣٩- دافع الإنجاز وعلاقته بالقلق والاكتئاب والثقة بالنفس لدى الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي	عويد سلطان المشعان
١٤٢- نسق المعتقدات حول تدخين السجائر وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت (دراسة مقارنة بين المدخنين وغير المدخنين)	حصة عبد الرحمن الناصر و عبد اللطيف محمد خليفة
١٤٣- الثقافة في الكويت والغزو العراقي	عبد الله حمد محارب
١٤٦- مظاهر السلوك العدواني لدى طلبة المدارس الثانوية في دولة الكويت (دراسة استطلاعية)	فهد عبد الرحمن الناصر
١٥٣- بعض الأدلة التاريخية والشواهد الجغرافية على استقلال دولة الكويت	فتحي عبد الله فياض
١٥٧- المخاوف المرضية عند طلاب الجامعة الكويتيين	بدر محمد الأنصاري
١٦٢- قراءة في ديوان "قصائد في قفص الاحتلال للشاعرة غنيمة زيد الحرب" نموذج من شعر المقاومة الكويتية"	عبد الستار ضيف
١٦٦- الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي	محمد سليمان الحداد
١٧٤- حجم وأنماط استهلاك المياه بدولة الكويت والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها (دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك).	غانم سلطان أمان

تابع حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسائل ذات الصلة بدولة الكويت:

١٩٢ - " التفاؤل والتشاؤم " قياسهما وعلاقتهما ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب جامعة الكويت	بدر محمد الأنصاري
١٩٨ - مستويات المرجعية وتجلياتها التراثية في الشعر الكويتي الحديث	سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن
٢٠٣ - أثر التدريب في سلوك الموظفين كما يراه رؤساء العمل (دراسة ميدانية مقارنة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة بدولة الكويت)	فهد يوسف الفضالة
٢٠٧ - تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب مرحلة التعليم الجامعي بدولة الكويت دراسة وبائية	فريح عويد العنزي و الحسين محمد عبد المنعم
٢١٠ - العلاقة بين الأمان العاطفي والاستقلال عن المجال الإدراكي لدى أطفال الروضة الكويتيين في ضوء إدراك الأمهات والمعلمات	معصومة أحمد إبراهيم
٢١٧ - سلوك تدخين السجائر لدى طلبة جامعة الكويت: دراسة في شخصية المدخنين	بدر محمد الأنصاري
٢١٨ - مصادر المياه ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية	عبيد سرور العتيبي
٢١٩ - قراءات نقدية في شعرية القصيدة العربية الجديدة في الكويت ملامح من المستويات الأسلوبية والتعبيرية والدلالية والعنوية.	محمود جابر عباس الجنابي (رحمه الله)
٢٢٦ - وثائق الوقف الكويتية و أهميتها التاريخية ١٢٦٣هـ - ١٣٨٢هـ / ١٨٤٧- ١٩٦٣م	فيصل عبدالله الكندري
٢٢٨ - ظاهرة السفر للسياحة خارج الكويت أسبابها و العوامل المؤثرة فيها دراسة تحليلية تطبيقية في جغرافية السياحة	غانم سلطان أمان
٢٣٦ - توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)	خالد أحمد الشلال
٢٣٨ - تحديد الاحتياجات التدريبية ودورها في تخطيط المسار الوظيفي والتدريبي في المؤسسات الحكومية بدولة الكويت (دراسة ميدانية على مؤسسات العمل الحكومي بدولة الكويت)	فهد يوسف الفضالة
٢٤١ - تطور الكثافة السكانية بمدينة الكويت الكبرى في الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠م)	نايف بشير منيف الدوسري
٢٥٢- زواج الأقارب في المجتمع الكويتي وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية	يعقوب يوسف الكندري

التعاون
Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / بيليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

المجلة التربوية

مجلة علمية تربوية محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم

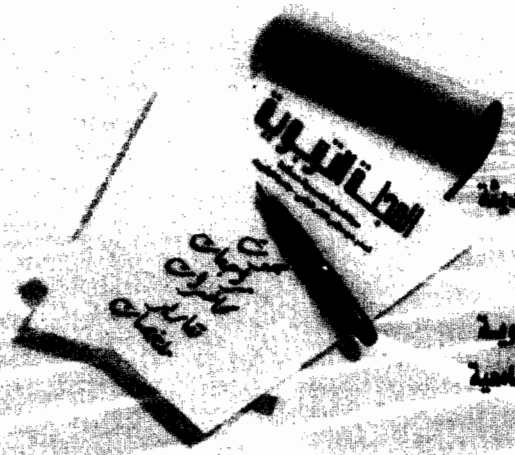

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- مقاتس الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر المقالات التربوية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ حكيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٠٧٠٠ (داخلي ٥٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TE@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير السيد الأستاذ الدكتور : مبارك سيف الهاجري

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤

مديرة المركز
أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

يصدر عن المركز مايلي :

* سلسلة الإصدارات الخاصة.
* سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
* مطبوعات خاصة بنشر ملخصات الأطروحات العلمية (الماجستير، الدكتوراه).

سلسلة الإصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة - صدر العدد الأول عام ١٩٩٧ م.

يرحب المركز بنشر الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات العالمية.

قواعد النشر :

أولاً : أن يكون البحث أو الدراسة معنياً بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة، الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، الاجتماع، التربية، اللغة العربية وآدابها، البيئة، القانون، الإعلام، التراث (الآثار والحضارة والفنون).

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص.

ثالثاً : لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى.

رابعاً : الا يقل عدد صفحات البحث أو الدراسة عن ١٠٠ صفحة ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة.

الاشتراكات

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٣ د.ك	٤ د.ك	٦٠ دولاراً
المؤسسات	١٥ د.ك	١٥ د.ك	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مديرة المركز

ص.ب ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي (٧٠٤٦٠)

هاتف ٤٨١٦٨٢٠ - ٤٨١٦٨٢١ - الفاكس ٤٨١٤٢٩٥ - ٤٨١٠٤٧٤

الموقع الإلكتروني لصفحة المركز: www.gapscnet

البريد الإلكتروني للمركز: gulf_centers@yahoo.com

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف مجالات البحث والدراسة (باللغتين العربية والانجليزية).

ومن أبوابها:

- **البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)**
- **عرض الكتب ومراجعتها**
- **البيبليوجرافيا العربية**

الاشتراك

داخل دولة الكويت

٣ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول العربية

٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول غير العربية

١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.

ترسل قيمة الاشتراك للأفراد مقدماً باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على أحد المصارف الكويتية

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
ص. ب : 17073 الخالدية
الرمز البريدي 72451 الكويت
تلفون : 4984067 - 4984066 - 4833215 (965+)
فاكس : 4833705 (965+)
E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw
Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

المجلة العربية للعلوم السياسية

مجلس النشر العلمي

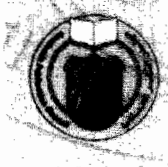

رئيس التحرير: أ. مرسل فالح العجمي

مجلة الحقوق

مجلة فصلية للدراسات
والبحوث القانونية والاقتصادية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

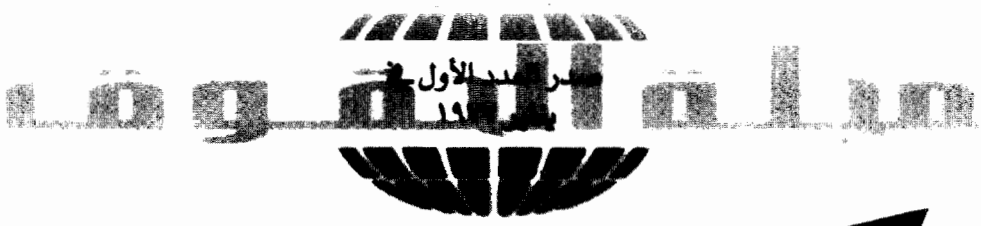

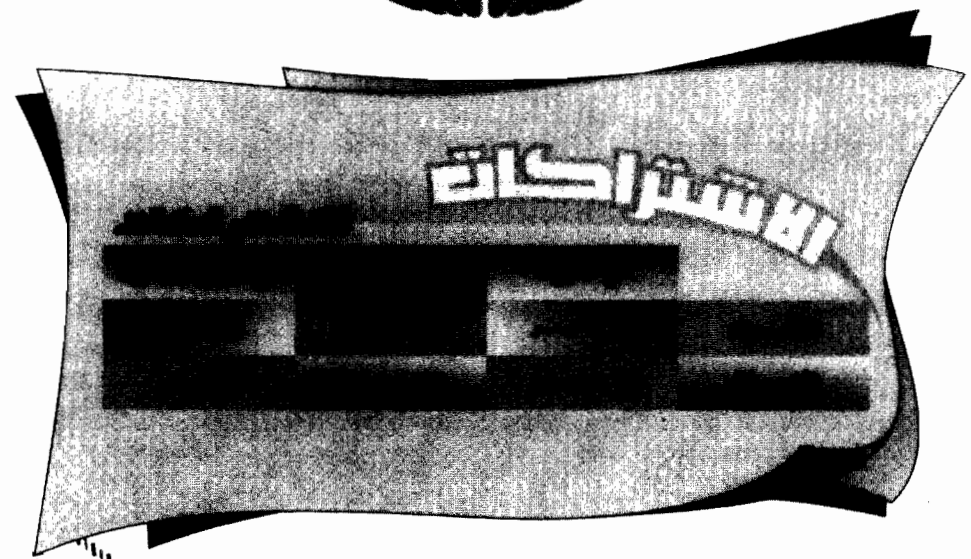

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣

E-mail: jol@kuc01.kunlv.edu.kw

ISSN 1029 - 4069

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة العلوم الاجتماعية

Journal of the Social Sciences

فصلية – أكاديمية – محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

رئيس التحرير: الدكتور خالد أحمد الشلال

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين الاجتماعيين العرب للإسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم.
- التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.
- المقابلات والمناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.
- تؤكد المجلة إلتزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

ص.ب 27780 الصفاة، 13055 - الكويت

تليفون: 00965-4810436

فاكس 4836026

E-mail:JSS@kuc01.kuniv.edu.kw

الاشتراكات

	الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	3 دنانير سنوياً ويضاف إليها دينار واحد في الدول العربية	أفراد	15 دولارا	
مؤسسات	15 ديناراً في السنة 25 ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	60 دولاراً في السنة 110 دولارات لسنتين	

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

Visit our web site: http://kuc01.kuniv.edu.kw/ jss

المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- First Issue, November 1993 ● صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣
- A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences ● علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية
- Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September) ● تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير ، مايو ، سبتمبر)
- The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts ● تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها
- Listed in Several International Databases ● مسجلة في قواعد البيانات العالمية

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت
هاتف : 4827317 (965):Tel بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: 4817028 (965) :Fax
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بمجلس النشر العلمي في أكتوبر التربية والتعليم عام ١٩٧٦) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

١- توسيع قاعدة النشر العلمي بجامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة العربية بالكتب والمؤلفات العلمية والأكاديمية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات الحية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. أحمد ضاعن السمدان
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :
لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت
ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw
الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language and Literature - University of Sharja

Prof. Hayat N. Al-Hajji
Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman
Department of Greek and Latin Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al-Fehri
Department of Arabic Language and Literature - University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science - University of Assiout

Prof. Marie-Therese Abdul Messieh
Department of English Language and Literature - University of Cairo

Prof. Imam Abdul Fattah Imam
Department of Philosophy
University of Ain-Shams

Prof. Mohammed Ghanem Al-Rumeihi
Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein
Dean, Faculty of Mass Communication Misr International University

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib
Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Nassima R. AL-Ghaith
Editor-in-chief

Prof. Ahmed Abdul-Khalek
Department of Psychology

Prof. Abdullah Sayed Hadyia
Department of Political Science

Prpf. Mohammed A. AL-Daly
Department of Arabic Language and Literature

Dr. Yagoub Yousif Al-Kandari
Department of Sociology and Social Work

Dr. Obaid Surur Al-Utaibi
Department of Geography

Dr. Hussain Al-Messri
Department of History

Dr. Al-Zawawi Baghurah Bin Al-Sa'di
Department of Philosophy

Dr. Antony Johae
Department of English Language and Literature

Dr. Hesham Mahmoud Mesbah
Department of Mass Communication

Haifa'a H. AL-Meshari
Managing Editor

ANNALS OF THE

ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 27, 2006

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Can Democracy be Established in Iraq? Comparative and Analytical Study in Political Sociology

Mr. Raad Hafez Salim
Researcher in Political Science
Republic of Iraq

Academic Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 254- Volume 27

1427 A. H/2006 (December)